الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنـــوان المذكـــرة :

النظام الوطني للابتكار و التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي

من اعداد الطالبة :

- بوفنش سمية

تحت إشراف الأستاذ

د.يونس بوعصيدة رضا

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د.يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضر- أ	مشرفا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
د.خنطيط خديجة	أستاذ محاضر -أ	رئيسا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
د.دموش وسيلة	أستاذ محاضر - أ	مناقشا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2021/2020.

دعاء

{ يرفع الله اللذين امنوا منكمْ و اللذين أوتوا العلم درجاتٍ واللهُ بما تعْملُون خبيرٌ}

سورة المجادلة الاية 11

الحمد و الشكر الذي وفقني لإتمام هذا العمل الذي أتمنى أن يكون ثمرة طيبة مباركة تنفع غيرنا

يارب اذا أعطيتنا نجاحا لا تأخد تواضعنا

وإن أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

يارب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا نصاب باليأس إذا فشلنا

وذكرنا دائما أن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح

يارب علمنا أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مضاهر الضعف

اللهم إنا نعود بك من علم لا ينفع و من قلب لا يخشع و من نفس لا تشبع

ومن عين لا تدمع و من دعوة لا يستجاب لها

اللهم اشرح صدري و يسرلي أمري و أحلل عقدة من لساني يفقه قولي

" رضاك يارب "

شكر و تقدير

نرى انه من الواجب علينا قبل المضي قدما في عرض هذه المذكرة أن نشكر المولى عز وجل الذي انار لي طريق الى ما فيه الخير ووفقني ووهبني نعمة العلم .

ولقول الرسول عليه خير الصلاة و السلام :"من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

و أتقدم بالشكر و العرفان للأستاذ الفاضل المشرف : الاستاذ الدكتور يونس رضا بوعصيدة على جهده المتفاني و نصحه العلمي القيم و دعمه المتواصل من أجل اتمام هذا العمل و إخراجه في صورته النهائية .

و أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة و طالبة الدكتوراه لكحل ريان التي لم تبخل علي بإرشاداتها لي حول الدراسة

اهداء

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها سر بلسم جراحي إلى أغلى ما أملك "أمي الحبيبة" حفظك الله و رعاك

إلى الذي عاهدني لأكون بدرا في عملي لضمان مستقبلي دون عناء "أبي الحبيب "حفظك الله و رعاك

إلى سندي في هذه الحياة "إخوتي و أخواتي " حفظكم الله

إلى أولاد أخواتي" مرام , أيمن ,سرين , فرح " حفظكم الله ورعاكم

إلى زوجي الغالي و رفيق دربي "حمزة"

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة و صديقاتي

إلى كل من أحمل لهم مكانة في قلبي و لم يذكرهم قلمي

جدول المحتويـــات :

العنوان	**/**
الاهداء	**/**
الشكر	**/**
ملخص	**/**
الفهرس	**/**
قائمة الجداول	**/**
قائمة الاشكال	**/**
مقدمة عامة	**أ-ب -ت**
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للنظام الوطني للابتكار	**5**
تمهيد	
المبحث الاول : مدخل نظري للابتكار	**5**
المطلب الاول :ماهية الابتكار	**5**
أولا: تعريف الابتكار	**5**
ثانيا :أنواع الابتكار و العوامل المؤثرة فيه	**6**
ثالثا :نظريات الابتكار	**10**
رابعا :محددات الابتكار	**12**
خامسا : مصادر الابتكار	**13**
سادسا :أهمية الابتكار	**14**
المطلب الثاني : اساسيات النظام الوطني للابتكار	**15**
أولا: التطور التاريخي لنظام الوطني للابتكار	**15**
ثانيا: تعريف النظام الوطني للابتكار	**15**
ثالثا: مكونات النظام الوطني للابتكار	**16**
رابعا : تصنيفات النظام الوطني للابتكار	**16**
المطلب الثالث : النظام الوطني للابتكار الناضج	**18**
المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية و علاقتها بالنظام الوطني للابتكار	**19**
المطلب الاول : مدخل عام حول النمو الاقتصادي	**22**
أولا :تعريف النمو الاقتصادي	**22**
ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي	**22**
ثالثا: محددات النمو الاقتصادي	**22**
المطلب الثاني : ماهية التنمية الاقتصادية	**23**
أولا: تعريف التنمية الاقتصادية	**24**
ثانيا : مقاييس التنمية الاقتصادية	**24**
ثالثا : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	**24**
المطلب الثالث : تكوين النظام الوطني للابتكار	**25**
المبحث الثالث : الدراسات السابقة	**25**
ملخص الفصل الاول	**26**

الفصل الثاني : سياسات البحث و التطوير والابتكار في الجزائر	28
المبحث الاول : ماهية البحث و التطوير	31
المطلب الاول : تعريف البحث والتطوير	31
أولا : البحث و التطوير	31
ثانيا: أهداف البحث و التطوير	31
ثالثا : أهمية البحث والتطوير	31
المطلب الثاني : تنظيم وظيفة البحث و التطوير	33
المطلب الثالث :السياسات الوطنية للبحث و التطوير	34
1 – سياسات الدولة في مجال البحث و التطوير (على المستوى الكلي)	34
2 – سياسات المنظمة في مجال البحث و التطوير (على المستوى الجزئي)	34
المبحث الثاني : تقييم وضعية النظام الوطني للابتكار	36
المطلب الاول: مكانة النظام الوطني للابتكار في سياسة الدولة الجزائرية	36
المطلب الثاني: تقيم مدخلات و مخرجات البحث العلمي	37
أولا: مدخلات البحث العلمي	37
ثانيا :مخرجات البحث العلمي	38
المطلب الثالث: وضعية الابتكار في الجزائر حسب التقارير الدولية	40
أولا : وضعية الابتكار حسب مؤشر الابتكار العالمي	40
1 – تعريف المؤشر الابتكار العالمي	40
2 – طريقة حساب مؤشر الابتكار العالمي	40
ثانيا : وضعية الابتكار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية	41
المبحث الثالث : آليات معالجة النظام الوطني للابتكار	45
المطلب الاول : معوقات النظام الوطني للابتكار	46
المطلب الثاني : متطلبات بنا نظام وطني للابتكار بالجزائر	46
المطلب الثالث : السياسات التي تهدف الى تعزيز العلم و النظام التقني في الجزائر	50
ملخص الفصل الثاني	53
خاتمة	54
قائمة المراجع	60

مقدمة عامة

تواجه المنظمات اليوم تحديات غير مسبوقة في ظل التقدم التكنولوجي و الصناعي و زيادة التحديات التي تواجهها حيث أن تلك المنظمات على اختلاف أنواعها هي عماد بناء المجتمع مما يجعلها في حالة ماسة إلى الابتكار حيث يعتبر هذا الأخير المحرك الرئيسي للتحول الاقتصادي والتنمية حيث تحولت بذلك الطاقة الإبتكارية إلى ثروة اقتصادية يقوم على أساسها الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة و تشمل منظومة العلم و التكنولوجيا على مركبات أو عناصر تؤلف بمجموعها منظومة متكاملة يطلق عليها النظام الوطني للابتكار حيث يعتمد على النظم كمدخل لممارسة عملية الابتكار و نظرا للنجاحات المحققة من طرف الدولة المنتهجة لهذه المقاربة ,فقد قامت الجزائر بتأسيس نظام وطني للابتكار يهدف إلى دفع و تشجيع عملية الابتكار من خلال إعطاء أهمية كبيرة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي وقطاع المؤسسات الاقتصادية , مما أدى إلى توسع كبير في عدد الجامعات و مراكز و مخابر البحث بالإضافة لوجود محاولات لتثمين نتائج هذا القطاع , غير أن الروابط بين البحث العلمي و المؤسسات الاقتصادية بقية ضعيفة .

لذلك نطرح الإشكالية التالية :

هل استطاعت الجزائر الوصول لبناء لنظام وطني للابتكار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ؟ وما هي السبل لتحقيق ذلك ؟

و للإجابة على الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

1 – ما هو النظام الوطني للابتكار؟

2 – ما علاقة النظام الوطني للابتكار بالتنمية الاقتصادية ؟

3 – ما هي الآليات لتطوير النظام الوطني للابتكار ؟

فرضيات الدراسة :

يعود ضعف فعالية النظام الوطني للابتكار في الجزائر إلى غياب التنسيق بين مختلف الأطراف المكونة له نتيجة غياب سياسة محفزة لتطوير التكنولوجي و الابتكار .

تدرك الجزائر اهمية العلم و التكنولوجيا ,حيث تم الاستثمار بشكل كبير في ميدان التعليم العالي , البحث العلمي و التكنولوجي , وعليه فان منظومة العلم و التكنولوجيا تحولت لنظام وطني للابتكار , حيث ان الجزائر اثبتت قدرتها في مجال الابتكار .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من كون النظام الوطني للابتكار يشكل من خلال التفاعلات التي يحدثها بين مختلف مكوناته , الدعامة الأساسية لنشاط الابتكار من حيث أنه اختيار استراتيجي لتنمية الاقتصادية .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي :

- الوقوف على واقع النظام الوطني للابتكار في الجزائر

- تحديد العلاقة بين الابتكار و التنمية الاقتصادية

- أسباب فشل منظومة البحث و التطوير

- ايجاد الحلول الازمة لبناء نظام ابتكار ناجح.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تتمثل في الجزائر

الحدود الزمنية : 2013-2019

منهج البحث

استعملنا في البحث النهج الوصفي نظرا لتلاؤمه و طبيعة مواضيع العلوم الاجتماعية , اذ يمكننا من تحديد أسباب المشكلة , العوامل التي تتحكم فيها و استخلاص النتائج , أما عن أدوات البحث التي اعتمدنا عليها فتتمثل في إحصائيات قاعدة بيانات و عدة هيئات دولية .

صعوبة البحث:

لقد واجه الباحث عدة صعوبات أثناء القيام بالدراسة من بينها:

- قلة الكتب في مكتبة الجامعة الخاصة بالابتكار و النظام الوطني للابتكار

- وجود مراجع اجنبية لكن يوجد صعوبة في الترجمة

- ضيق الوقت المستغرق اثناء الدراسة.

أقسام البحث:

1 – التحليل النظري لمفهوم الابتكار و النظام الوطني للابتكار

2 – قياس النظام الوطني للابتكار في الجزائر من خلال مؤشر الابتكار العالمي و حسب التنافسية العالمية

3 – تقييم النظام الوطني للابتكار

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للنظام الوطني للابتكار

المبحث الأول :مدخل نظري للابتكار

لقد أصبح الابتكار أحد متطلبات التنمية و من بين أهم محركات الاقتصاد بالنظر الى الدور الفعال الذي يلعبه في تطوير المنتجات و العمليات الإنتاجية داخل المؤسسات

المطلب الأول :ماهية الابتكار

أولا:تعريف الابتكار

يعتبر الابتكار من المفاهيم الحديثة المتداولة في أدبيات التسيير إلا أن أهم الصعوبات التي تواجه الباحثين هو عدم وجود تعريف شامل و محدد لمفهوم الابتكار ,فيعرفه كل واحد حسب الجانب الذي يهتم بيه , البعض يركز عل درجة الحداثة المدخلة على الموضوع الابتكار و البعض الأخر يعرف الابتكار على انه كل شيء مختلف ثم إدماجه في المنظمة[1]

إن الابتكار يعني وفق تعريف الشائع ومتداول بأنه التوصل إلى ما هو جديد ,إلا أن هذا التعريف عام و شامل مما يفقده القدرة على تحديد ما هو مطلوب للفهم والتطبيق .

يرى عالم الاقتصاد الأمريكي **جوزيف شومبيتر** ان الابتكار ينحصر فقط في الابتكارات التكنولوجية الجذرية العميقة التي تؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة و جذرية في الإنتاج , وان الابتكار تحفيز للنمو الاقتصادي و إنشاء للأعمال في القطاعات الصناعية و الخدماتية , ويعتبر كتحسين لمستوى الرفاهية الاجتماعية[2]

كما عرفه توم بيتر : هو التعامل مع شيء جديد , أي شيء لم يسبق اختياره

أما التوسع الأخر لتعريف فنجده لمندي شاني ولاو : فإنهما يؤكدان على أن الفكرة الجديدة قد تكون تكنولوجيا جديدة منتجا جديدا , كما قد يكون الابتكار تقليدا لمنتج أو شخص أو فكرة مستخدمة في مكان آخر .[3]

---

[1] مرزوقي مرزوقي,اثر العائلة في تفعيل دور المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مربح ـورقلة-1\6\2016,ص3.

[2] Eduardo da Motta and Albuquerque .Immature Systems of innovation :introducteur notes about a comparaison between south africa ,inda ,mexico and brazils ,fereral université of minas gérais ,article october 2003,p14

[3] عبد نجم ,إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص و التجارب الحديثة, ط1,دار وائل ,الأردن 2003 ص20-21.

وفي تعريف أخر "الابتكار في مجال الاقتصاد عملية مبدعة تؤدي إلى إيجاد فكرة جديدة لا مثيل لها ووضعها موضع التطبيق , وعلى هذا فان الابتكار يعني استخدام فكرة جديدة أو أسلوب جديد ' أو استحداث فكرى جديدة .

ويحدث الابتكار عندما يحاول الفرد البحث و الإجابة عن الكثير من التساؤلات التي تخرج عن المألوف أو التي لم يتم بحثها من قبل , مما ينتج منه نوع من المحاكاة و التفكير متميز عن التفكير ومحاكاة التقليدين.[1]

ثانيا :أنواع الابتكار و العوامل المؤثرة فيه

1-أنواع الابتكار

توجد هناك العديد من أنواع الابتكار ومن أهمها :

***الابتكار الإداري :**

فقد عرفه1997 west end berman : بأنه عبارة عن مجموعة من العمليات التي يتم من خلالها توليد أفكار جديدة و مقبولة من قبل المؤسسات و تتمثل هذه العمليات في المساهمة في بناء المعرفة ,التخطيط ,تحقيق النجاح وتنفيذ الأنشطة الأولية وهو أيضا قدرة الفرد على استخدام إمكانية الذهنية او العقلية والاستفادة من الإمكانيات و الموارد المتوفرة أو الممكنة لتقديم أداة وسيلة أو فكرة أو منتج جديد نافع ومفيد للمؤسسة و أعضائها وعملائها .[2]

***الابتكار التكنولوجي :**

هو عملية إدخال المنتجات و التقنيات الجديدة في النظام الاقتصادي كما يعرف أيضا بأنه إنشاء أو اكتساب فكرة أو معرفة , وإدخالها في المؤسسة .والتي قد تتحقق في شكل منتج جديد أو عملية اوطريقة جديدة ,بمعنى إدخال مجموعة جديدة من العوامل الأساسية للإنتاج في النظام الإنتاجي , وهي تنطوي

على منتجات, تكنولوجيات جديدة , أسواق جديدة ,مواد جديدة و مجموعات جديدة .

[1] عصام محمد هنطش ,ابراهيم جابر السيد احمد ,إدارة الابتكار و التطوير للمنظمات الحديثة ,العلم والإيمان ,ميدان المحطة 2009 ص7.

[2] عطوات سلمى و آخرون , اثر تبني الإبداع الإداري على تحسين الأداء الوظيفي لعينة من الرؤساء المصالح في قطاع التعليم العالي , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 10 2016 ,ص4.

***الابتكار الإضافي أو المساعد :**

يعرف على انه الابتكار الذي يذهب الى ما وراء الوظائف التقليدية كان يقوم محترفو التسويق بتطوير برنامج تسويقي بمساعدة الزبائن وتعزيز برنامج خدمة عامة فريدة ,يعد هذا ابتكارا إضافيا .[1]

2-العوامل المؤثرة في الابتكار

إن النشاط ألابتكاري ظاهرة معقدة مما يعني أن ثمة عوامل عديدة تتداخل في تكوينه وتطويره .وهذه العوامل قد تكون وتحفيز النشاط لابتكاري في ظروف معينة ولا تكون كذلك في ظروف أخرى .و في هذا السياق سنشير إلى ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة وذات التأثير المتبادل المؤثر في الابتكار

2-1 مجموعة العوامل الشخصية

إن المبتكر هو نقطة بدأ وان خصائصه المهمة ذات العلاقة بالابتكار هي التي كانت موضع اهتمام في السابق فكان المديرون ينظرون إلى خصائص الشخصية للانجاز ألابتكاري التي يختلف الباحثون في تحديدها و انك انو يتفقون على البعض منها وهي عل وجه العموم :

-الميل إلى التعقيد.

-حالة الشك .

- الحدس .

-الانجاز الذاتي .

- النفور من المحددات و القيود .[2]

[1] سنوسي سيد احمد, عمراني عبد النور قمار , دور الابتكار في حل مسائل البيئية و تحقيق تنافسية مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 5 , 1ديسمبر 2017 ,ص184 .

[2] نجم عبود نجم , مرجع سبق ذكره ,ص129

2-2 مجموعة العوامل التنظيمية :

ان الشركات تمثيل إطارا تنظيميا بالغ التأثير على النشاط الابتكاري للأفراد فالإفراد لا يعملون في الفراغ ولا يمكنهم أن يعملوا خارج محيطهم وسياقهم التنظيمي خاصة إذا كان هذا المحيط يتسم بالجمود والقيود وهذا السياق بكثرة الروتينيات و القواعد التي تحدد كل شيء و تكافئ داخل الصندوق وتعاقب من هو خارجه . إذا كان الأفراد المتكبرون موجودون في كل شركة فليس كل شركة توفر ظروفها و عواملها التنظيمية و تأثيرها على تعزيز أو إعاقة الجهد الابتكاري للأفراد ذوي خصائص الابتكارية ويمكن أن نحدد فيما يلي أهم العوامل :

-إستراتجية الشركة

-القيادة و أسلوب الإدارة

-الفريق

ثقافة الشركة

- العوامل المؤثر

- الاتصالات

2-3 مجموعة العوامل البيئية العامة في المجتمع

إن أهمية البيئة العامة في المجتمع بالعلاقة مع الابتكار على السمة المتعلقة بقبول الأفكار الجديدة على أساس أن الناس في المجتمع يهتمون بالجدة حسب , وإنما أهميتها تكمن و بأسبقية معينة في النزاعات الوطنية والاستعدادات العامة من اجل توفير الأجواء و المواد المناسبة للقيام بالتغيير الذي تأتي بيه الابتكارات وعكس ذلك القبول بالحالة القائمة و استمرارها و مقاومة تغيرها ويمكن أن تشير فيما يأتي إلى العوامل البيئية العامة في المجتمع و المؤثرة في ابتكار الأفراد و الشركات :[1]

[1] مرجع نفسه , ص139.

1-الخصائص و النزاعات العامة السائدة في المجتمع

ان الثقافة السائدة في المجتمع هي المجتمع هي البرمجة الجماعية للذهن و التراث الاجتماعي الذي يتكون ويمر من جيل سابق إلى جيل لاحق وهناك مجالات أربعة رئيسية اقترحها **هوفستيد** التي تتميز المجتمعات في مديتها عن بعضها في طريقة التفكير و التعامل مع المواقف المختلفة وهي كالتالي :

أ-مسافة السلطة

ب-الذكورة –الأنوثة

ج-الجماعية –الفردية

د- تجنب عدم التأكد .

2-القاعدة المؤسسية للبحث و التطوير في المجتمع :

إن المجتمعات الموجهة نحو الابتكار عادة ما تستكمل بنيتها التحتية الضرورية من اجل الابتكارات و تعزيزها لصالح الأفراد المبتكرين و الشركات الابتكارية ويمكن أن نشير إلى بعض العوامل المؤثرة في هذا القاعدة :

-مراكز البحث و التطوير و الجامعات

-نظام البراءة

- قنوات التقاسم و التشارك في المعلومات و المعارف و البحوث .

3- أجواء الحرية و التحرر من القيود الصارمة و المفاهيم العامة و الفنية الجديدة

حيث أن مثل هذه الأجواء هي التي توفر الضمانة في إيجاد مجتمع التفتح العلمي و مجتمع التفتح في خدمة التطور الإنساني عموما ومجتمعهم بشكل خاص من خلال رفده بالأفكار و المفاهيم العلمية والمنتجات الجديدة .[1]

[1] شرارة وليد,محددات الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة في الجزائر,مذكرة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان 2018-2019- ص66

ثالثا : نظريات الابتكار

إن تفسير الابتكار و وتضفه عادة ما يكون من خلال نظريات متعددة يمكن أن تشمل حالات المختلفة :

أ-النموذج الفائق أو ما وراء النطاق المادي transcendental model

وهي النظرية التي تقوم على أساس الابتكار يعتمد على نمط خاص من الأفراد هم المبتكرون العباقرة . والتالي فان على الشركات أن تبحث عن الأفراد من هذا النمط العبقري الذي هم القادرون على التوصل إلى الابتكارات الجديدة أسرع و افصل من غيرهم وحسب هذا النموذج ان هناك عددا قليلا من الأفراد في الشركة هم المبتكرون الذين يبحثون و يقدمون النسبة الأكبر من الأفكار الجديد و الإبتكارية .

ب- النموذج الآلي :mechanistic model

و تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاجة هي أم الابتكار . فالابتكار يمكن يظهر بيير اكبر عندما تكون هناك مشكلة تواجه الشركة و الأفراد وتلح عليهم من اجل حلها وهذا النموذج يمكن أن يفسر الكثير من الابتكارات مما يؤكد افتراضه في أن هذه الابتكارات أنتجت لمواجهة المشكلات التي تواجه الإفراد و الشركات .

ج-نموذج التراكيب :cumulative synthesis model

وهذه النظرية تقوم على جهود التفكير ,التحليل ,الترابط ,و التحقيق من اجل التوصل إلى الأفكار ومن ثم إلى المنتجات أو الخدمات الجديدة وهذه تفسر التحسينات الكثيرة على المنتجات الحالية من خلال التوليفة الجديدة أو إضافة مكون جديد أو سمة جديدة وغير ذلك مما يكتشف عن استنارة و تبصر إلى التوليفة الجديدة .[1]

د-نظرية وترمان وبيتر و البحث عن التفوق :peter end aterman

قام بيتر و ترمان 1982 بدراسة تحليلية لمجموعة من المؤسسات المتفوقة في كتاب لهما بعنوان "**في البحث عن التفوق**" واستخلص من دراستهما لهذه المجموعة عن المؤسسات بأنها تتصف بعدة سمات من أهمها : الرغبة في الانجاز و الاهتمام بالأداء عوضا عن التحليل ,وإيجاد بيئة تنظيمية مرنة تحقق

[1] سماعيل عيسى , محي الدين محمود عمر , بوزكري جيلالي , دراسة أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته و علاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي , مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية , المجلد 13 العدد01 2020.تسمسيلت الجزائر , ص642.

الانتماء لقيم المؤسسة .و تنمية قدرات الأفراد العاملين و جهودهم المبذولة في الأداء لتحقيق أفضل النتائج وخلق روح التحدي و المنافسة بين الأقسام المختلفة داخل المؤسسة .

هـ-نظرية كليفورد و كافيني عن الأداء الناجح : clifford and cavanagh

استنتج كليفورد وكافيني 1982 في دراستهما عن الأداء الناجح إلى أن أهم السمات التي تتصف بها المؤسسات صغيرة الحجم المبدعة بأنها قادرة على وضع رسالة واضحة و محددة للمؤسسة و تطويرها بحيث تضع قيم مشتركة لدى الموظفين .والتركيز على الأمور و المكونات الجوهرية للعمل و الابتعاد عن المنهج البيروقراطي للعمل و تنمية و تطوير أداء الموظفين و تحفيزهم نحو الأداء المتميز و المبدع.

و- نظرية ادواردي بونو في التفكير الإبداعي :De Bono

سمي أسلوب de bono في التفكير الإبداعي باسم القبعات الست (six hats) وظهرت هذه النظرية عم 1985 وعلى الرغم من السخرية التي وجهت إلى هذه النظرية في بداية الأمر , إلا أنها أصبحت مستخدمة و مطبقة في العديد من المنظمات و الشركات العالمية مثل شركة (IBM) وغيرها من الأسماء المعروفة في عالم الأعمال كما قام البعض بإنشاء مراكز للتفكير الإبداعي , وقد هدف هذا الأسلوب إلى مساعدة صناع القرار على التفكير المتوازي , أي أن يفكر الجميع بنفس الطريقة أو المنهج , بحيث يتم التوصل إلى أقصى قدرة ممكنة من الانسجام في التفكير .[1]

رابعا: محددات الابتكار :

أولا :المحددات الخارجية :

1-الطلب : (احتياجات الزبائن):

حدد shmoller الدور الفعال للطلب في إنشاء الابتكار "إن البحث و الدفاع للإبداع محرك عن طريق تواجد مشاكله تجاهه العملية الإنتاجية و ثم حلها , أو فرص اقتصادية متاحة رصدت وتم تحقيقها بشكل تقني او فرص متاحة "

2- الموردون :

[1] شرارة وليد , مرجع سابق , ص70

يمثل الموردون منظمات أو أفراد ترتبط معهم المنظمة بعقود محددة تتضمن تجهيزاتها بما تحتاجه من مواد أولية أو نصف مصنعة تدخل في عمليات مختلفة مما يتطلب ضرورة بناء علاقات سليمة مع هؤلاء الموردون لتحقيق انسياب المواد المتعاقد عليها و تدفقها بسهولة ويسر .

3- الظروف و المحيط :

إن انجاز أي عمل عادي يمكن أن يتم حتى لو كانت الظروف قاسية و تحت إدارة مشددة ,هذا معناه ان المثالية بالنسبة لمكان العمل و التجهيزات الأزمة . إن العوامل الاقتصادية و الثقافية و البيئية تؤثر و تأثر بهذا النوع من الإبداعات ,فطرح منتوج جديد مثلا له تأثير على ثقافة الفرد و المجتمع وعاداتهم و كما أن المتلقين لهذه الإبداعات لهم تأثير على الابتكارات الجديدة .[1]

ثانيا: المحددات الداخلية :

1-إستراتجية المؤسسة :

يمكن أن تكون إستراتجية المؤسسة قائمة على الإبداع مصدرا لميزتها التنافسية في السوق و احد أبعاد 2-**التحفيز** : حتى يتم تحفيز المؤسسات باللجوء إلى الإبداع عليها الاهتمام بمايلي :

أدائها الاستراتيجي فيه وان تكون إستراتجية المؤسسة موجهة نحو القائمة أي التكنولوجيا .

1-الاهتمام بالتسيير و التنظيم .

2-الاهتمام بالعنصر البشري .

3-الاهتمام بنظام المعلومات .[2]

[2] مرجع نفسه ,ص73.

خامسا: مصادر الابتكار :

يمكن اعتماد المصادر التي اعتمدها دراكر drucker في كتابه innovation and entreprenurship و التي تعتمد في كثير من الأدبيات التي تعالج الموضوع كمحدد لهذه المصادر :

*** الأحداث الغير متوقعة :**

كثيرة هي المؤسسات التي ابتكرت منتجات جديدة بواسطة أحد مهندسيها ,أو بعض فرق البحث فيها بطريقة المصادفة , بل أن بعضها ضاعف أرباحه .

*** عدم الانسجام بين الواقع الفعلي مع ما هو مفترض :**

إن هذا المصدر شائع في توفير مناخ أو فرص إبداعية جديدة ,فالاختلافات بين ما يحصل فعلا و بين ما يفترض حصوله أو الفرق بين الأداء الفعلي و المخطط يعد فرصة تبرز من خلالها بعض الابتكارات .

***المتطلبات العلمية الإنتاجية :**

إن العمليات الإنتاجية المتسلسلة التي تنتهي بتقديم المنتج النهائي ,كانت مصدر للفنانين و المهندسين ذوي المهارة و يعد النظر لتطوير عمليات أو المنتجات من خلال ملاحظة العملية بدقة عالية مع التركيز على التغيرات التي تطرأ على المدخلات عند تحويلها إلى مخرجات .

*** التغيرات السكانية :**

إن زيادة عدد السكان و تركيبتهم العمرانية و المهنية و توزيعهم الجغرافي و مستواهم التعليمي و دخولهم و مستوى العمالة , كلها عوامل تشكل فرصا مهمة لتقديم ابتكارات تقنية كثيرة في مجال الصحة و التعليم والسكن وحل مشاكل أخرى .

***تغيرات في الصناعة و السوق :**

من الطبيعي أن تحصل تغيرات في القطاعات الاقتصادية نموا أو ضمورا , توسعا أو انكماشا , نتيجة لعوامل متعددة منها طبيعة الصناعة و التطور التكنولوجي و أذواق المستهلكين وغيرها .[1]

[1] سمية بوروبي , دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ,دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي , مذكرة الماجيستار ,في العلوم الاقتصادية ,تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف ,2010-2011 , ص112

سادسا: أهمية الابتكار

يؤدي الابتكار دورا هاما في تعزيز التنافسية بين الدول و المؤسسات , وهذا عن طريق دفع عجلة التنمية بها و ترسيخ مبادئ الجودة و التميز , إضافة إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي و رفاهية أفراد المجتمع المبدع , ويمكن إظهار إسهامات الابتكار في تعزيز التنافسية في العناصر التالية :

– يضمن الابتكار تسريع عملية التنمية بالدول و المؤسسات , وهو ما يحقق لها الالتحاق بركب التطور و منافسة الدول المتقدمة و مؤسساتها , وتضيق الفجوة التكنولوجية الفاصلة بينها وبين الدول النامية , وهو ما يحدده سرعة و تيرة التطور في الابتكار و الإبداع .

– يساهم الابتكار بشكل هام في تخفيض التكاليف الناتجة عن عملية التنمية , و ذلك عن طريق الابتكارات و الإبداعات في أساليب الإنتاج و المنتجات , كما أنه يوفر بدائل للمواد الطبيعية التقليدية القابلة للنضوب , و يفعل استغلال الطاقات البديلة و النظيفة و المتجددة كالطاقة الشمسية ما يحسن البيئة الاجتماعية و الصناعية كما انه يخفض من التكاليف الإنتاج و التبادل بين الدول وهو ما تضمنه التجارة الالكترونية .

– يساهم الابتكار في تفعيل دور المورد البشري في عملية التنمية , و يرسخ طرائق التعليم بالاعتماد على أحدث التقنيات , و ضمان حقوق الإنسان و زيادة وعيه من خلال التفاعل مع اي حدث في أي منطقة في العالم , ما يوحد أفكار و قوى البشرية في كل أقطار العالم , و هو ما ضمنته الانترانت كثروة تكنولوجية لها تأثير مباشر على بشرية .

– التطور المستمر و الدائم للمنتجات و الخدمات , ما يؤدي إلى توسيع أسواق موجودة أو إنشاء أسواق جديدة , ما يعطي للمؤسسات و الدول الفرصة في الاستثمار في قطاعات جديدة , وهو ما يحسن من مركزها التنافسي

–تطوير الاقتصاد المعرفي المبني على المعارف الكفاءات و المعلومات , و المنتج لمنتجات ذات تكنولوجيا عالية , و معرفة مكثفة , وهو ما غير وجه الاقتصاد التقليدي .[1]

[1] عوادي مصطفى , دور ادارة الابتكار في تحسين مستوى الابتكار و الابداع في الدول و المؤسسات العربية , مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية , المجلد3 , العدد 8 , جامعة الوادي , الجزائر ص245.

المطلب الثاني : اساسيات النظام الوطني للابتكار

أولا : التطور التاريخي لنظام الوطني للابتكار

تعد المساهمة المكتوبة الأولى التي استعملت مفهوم النظام الوطني للابتكار ورقة غير منشورة من قبل "كريستوفر فريمان"" في سنة 1982. عندما كان عضوا في مجموعة الخبراء حول العالم و التكنولوجيا و التنافسية التابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية , حيث كان عنوان الورقة البنية التحتية التكنولوجية و التنافسية الدولية ,متبنيا فيما بعد أفكار وأراء "فريدريك ليست"

لقد انطلق "**فريمان**" من تحليله للنجاح الياباني في مجال الإنتاج و البحث و التطوير . حيث لخص في كتابه ,السياسة التكنولوجية و الأداء الاقتصادي"دروس من اليابان سنة 1987 أهم أسرار ذلك النجاح و بلورها في مصطلح "النظام الوطني للابتكار .بينما ذهب "**ليوندفال**" في كتابه الأنظمة الوطنية للابتكار 1992"وضع نقطتين أساسيتين هما المورد الأساسي في الاقتصاد الجديد هو المعرفة , و العملية الأكثر أهمية هي التعلم ," **امانيلسون** " فشرح سنة 1988 الأنظمة الوطنية للابتكار متأنية في جزء منها من السياسات الوطنية التنسيق الحكومي الرسمي و غير الرسمي, تمويل البحث والتطوير.

لقدت طورت بالتبعية مستويات تحليل أنظمة الابتكار وفقا لثلاث مستويات متداخلة و متكاملة ,يعبر فيها المستوى الأول (الجزئي) عن القدرات الداخلية للمؤسسات الاقتصادية و العلاقات التي تتم بينهما وبين بيئتها الخارجية .

أما المستوى الثاني (الوسط) فهو الذي يفحص العلاقات القائمة على المعرفة بين المؤسسات ذات الخصائص المتشابهة .[1]

ثانيا: تعريف النظام الوطني للابتكار

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم النظام الوطني للابتكار و من بينها

-يعرف **freeman1987** النظام الوطني للابتكار على انه مجموع الأنشطة و التفاعلات من بدأ و جلب تعديل و نشر التكنولوجيا الجديدة حيث أن هذه المؤسسات بالإضافة إلى نشاطها الرئيسي المتمثل في الإشراف على أنشطة البحث و التطوير تقوم أيضا بتنظيم و توجيه الموارد (المالية , البشرية) سواء كان ذلك على مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة .[2]

[1] زموري كمال, تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر"حقائق و أفاق" ,مجلة شيماء للاقتصاد والتجارة,العدد4 ,ميلة-الجزائر ديسمبر 2008, ص14.

[2] Sonia ben slimane ,maarouf ramdan ,le système national d'innovation dan les pays du maghreb ,de Boeck supérieur,2017 p109.

أما الاقتصادي الدنماركي **lundvall** فيعرفه على انه مجموعة من العناصر التي تتفاعل فيما بينها من اجل إنتاج , ونشر واستعمال معارف جديدة و ذات استعمال اقتصادي , كما أن هذه الأنظمة الوطنية تضم عناصر و علاقات متأصلة داخل حدود الوطن .[1]

في حين يعرفه الاقتصادي الأمريكي **نيلسون Nelson** النظام الوطني للابتكار ,على انه شبكة من المؤسسات حيث إن التفاعلات التي تحدث داخل هذه الشبكة هي التي تحدد الأداء الابتكاري للمؤسسات الوطنية .

وجاء في تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) :

نصه "النظام الوطني للابتكار" عبارة عن شبكة من الهيئات العمومية و الخاصة ,التي تخلق عبر تفاعل أنشطتها ,تراكم وتحول المعارف و الكفاءات التي تعد أصل التكنولوجيا الحديثة ,هذه الهيئات تشمل على :المؤسسات الاقتصادية ,الجامعات , معاهد البحث العمومية و المختلطة ,معاهد الملكية الفردية .[2]وبناءا على ما تقدم يمكن تعريف النظام الوطني للابتكار على انه مجموعة من المؤسسات التي تتفاعل فيما بينها من اجل الإنتاج و استعمال معارف جديدة تستثمر في عدة مجالات ضمن حدود الوطن .

ثالثا :مكونات النظام الوطني للابتكار

أولا:القطب التشريعي:يشمل النظام الوطني للابتكار على أربعة أقطاب أساسية هي:

يساعد وجود تشريعات تنظم عقود اكتساب التكنولوجيا ,وعقود شراء وسائل الإنتاج ضامنا لنقل بعض المعرفة للوطن ,ولو بصفة جزئية كما تؤذي وجود تشريعات خاصة بضبط الجودة و المواصفات و المقاييس والتشريعات الخاصة بحماية الملكية الفردية من ترجمة وتأليف ونشر محفزات لدى الأفراد و المؤسسات للقيام بالنشاط الإبداعي و بالكيفية بالجودة المطلوبة .

ثانيا :القطب البشري : ويرتبط هذا القطب بتكوين الموارد البشرية,ففي سبيل توفير المحيط العلمي و التكنولوجي الملائم للمؤسسة وتغطية احتياجاتها من الموارد البشرية المؤهلة ,تسعى الدول إلى الاعتناء بالتدريب عن طريق تمويله وكذا توسيع الاهتمام بالدراسات العليا بالجامعات في المجالات العلمية و التكنولوجية .

ثالثا:القطب المالي :يتمثل هذا القطب في التحفيز الضريبي و المالي للقطاع العام و الخاص للاستثمار في البحث و التطوير وإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاعات الإنتاجية و الخدمية ومنح تسهيلات جمركية لتشجيع بروز الصناعات ذات التكنولوجيا و العلم وهنا تلعب البنوك و الهيئات المالية

[1] خرخاش نادية, بناء النظام الوطني لتنمية الاقتصاد الجزائري , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة فرحات عباس سطيف و ص332.

[2] عادل رضوان ,مداني بالقاسم ,اهمية النظام الوطني للابتكار في دعم الميزة التنافسية –عرض تجربتي المانيا و ماليزيا مع سبل الاستفادة منها وطنيا-مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية والعدد 1,مارس 2017,ص 107.

دور كبير في هذا الجانب من خلال توفير الأموال اللازمة للاستفادة من الأفكار المبدعة وتطبيقها في شكل منتجات أو عمليات إنتاجية.

رابعا :القطب المؤسسات:

ويدخل ضمن هذا الإطار مؤسسات البحث و التطوير في القطاعين العام والخاص و التنسيق فيما بينها . وتمثل إقامة المؤسسات التي تدفع بالعلاقة بين القطاع الاقتصادية و الجامعية أهمية بالغة في إقامة نظام وطني للابتكار فعال قادر على تدعيم القدرات الإبداعية للمؤسسات لكون الجامعات و المعاهد تشكل الخزان العام للعلم و المعرفة في الدول ومن ثم دفع عجلة التقدم الصناعي و التكنولوجي ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:[1]

الشكل رقم 01: البيئة السياسة للعلم و التكنولوجيا

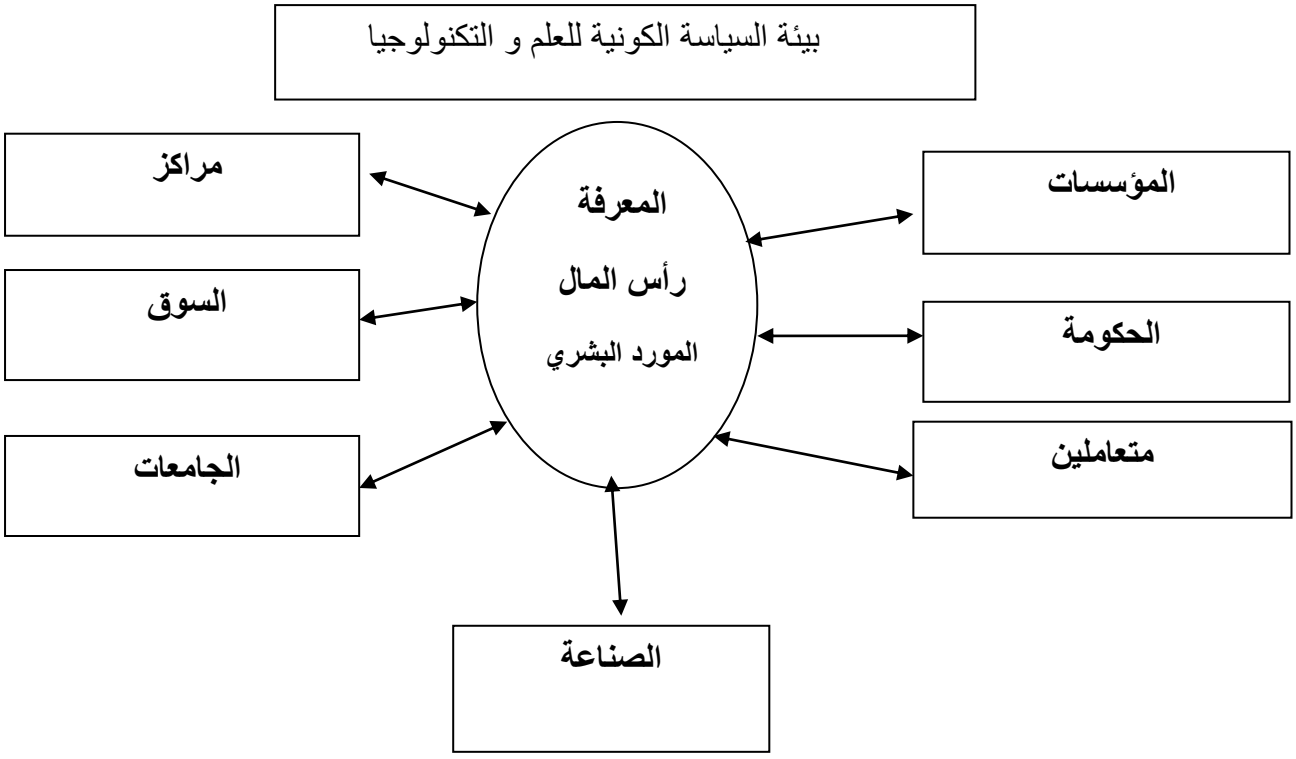

المصدر: سمية بروبي , دور الابداع و الابتكار في ابراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , جامعة فرحات عباس سطيف 2010-2011 .

[1] ترغيني صباح ,دور التعليم التنظيمي في دعم الابتكار في المؤسسة الاقتصادية مرجع سبق دكره ص78.

رابعا :تصنيفات النظام الوطني للابتكار

حسب lundvall 1985 الأنظمة الوطنية للابتكار ترتبك بثلاثة مجالات ,المجال الإنتاجي (السياق الاقتصادي و الهياكل الصناعي للدولة)

-**المجال التدريجي**(تتعلق بتدريب و جودة الموارد البشرية)

-**المجال البحثي** (يتعلق بالتعاون مابين الشركات و الهيئات البحثية العمومية و الخاصة)

وبناءا على ذلك يوجد بلدان ذات قدرات علمية و تكنولوجية كبيرة وبلدان ذات قدرات علمية و تكنولوجية ضعيفة وعليه نجد أنظمة وطنية للابتكار متطورة وأخرى في طريق التطور و أخرى غير متطورة

ومن أهم هذه التصنيفات الذي قام بوضعه Albuquerque2001 من خلال مجموعة من الأعمال التي قام من خلالها بدراسة العشرات من الدول على درجات مختلفة من التطور ولقد أسفر ذلك على التصنيف التالي :

-**الأنظمة الوطنية للابتكار الناضج (SNI matures)**:وتتعلق بالدول الأكثر تطورا .

-**الأنظمة الوطنية للابتكار في طريق النضوج (SNI immature up)** مثل كوريا الجنوبية و التايوان على سبيل المثال .

-**الأنظمة الوطنية للابتكار الغير الناضجة (SNI immature)** وتتعلق بالدول النامية

-**الأنظمة الوطنية للابتكار الجنينية (SNI embryonnaires)** و تتعلق بالدول الأقل نموا .[1]

[1] زرداوي امينة ,بو عشة مبارك , الانظمةالوطنية للابتكار ,مقاربة بين دول المغرب العربي و الدل الناشئة ,كلية العلوم الاقتصادية عدد43,جوان2015,المجلد أ ,ص145.

المطلب الثالث : النظام الوطني للابتكار الناضج

باتت مقاربة النظام الوطني للابتكار تكتسي أهمية بالغة لسياسات الاقتصادية بالدول المتقدمة حيث عرفت القدرات التحليلية لأنظمة الابتكار الوطنية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وهنا سنتطرق لنظام الوطني للابتكار في فرنسا

أولا : مكانة الابتكار الفرنسي إقليميا و عالميا :

تحتل فرنسا المرتبة 20 ديمغرافيا و الخامسة كقوة علمية , حيث تعطي 210 ألف باحثا ونحو 800 ألف مهندسا و باحثا علميا و تظل المكانة الفرنسية في المشهد الأوروبي و العالمي للابتكار مستقرة مند العديد من السنوات

حيث حلت في المرتبة 11 اورويا و 16 عالميا بينما يصنف البحث الفرنسي تصنيفا أفضل (8-6عالميا) و في 2013 صنفت فرنسا اورويا ضمن الدول اللاحقة , متراجعة عن المجموعة الدول الرائدة (ألمانيا , الدانيمارك , السويد , فنلندا)

بعدما أظهرت الفترة 2008 -2012 تراجعا في أداء النمو بينكما عرفت بعض الدول اللاحقة مثل هلا ندا و بريطانيا تحسنا في الأداء

ثانيا : السياسات الجديدة للحكومة الفرنسية لخدمة الابتكار

اعتمدت فرنسا مند 2004 أدوات جديدة لتشجيع الابتكار , حيث تم أولا اعتماد قانون المؤسسة الفتية الابتكارية , الذي وصفته منظمة التعاون الاقتصادي بأكثر آليات التمويل ملائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد مكن هذا القانون في سنة 2004 , أكثر من 1000 مؤسسة لم يتجاوز عمرها 8 سنوات و تخصص أكثر من 15 % من نفقاتها للبحث و التطوير , الاستفادة من إعفاءات كبيرة من الضرائب و المساهمات الاجتماعية , أما 2005 فشهدت إنشاء الوكالة الوطنية للبحث تم وكالة الابتكار الصناعي لدعم التطور الصناعي للتكنولوجيا الفائقة و تمويل الأبحاث على أساس تنافسي , الأول على أساس النداءات للمشاريع في مواضيع محددة و الثانية للبرامج الكبرى بالمؤسسات الكبرى و استيراد وأجهزة البحث العمومي , و أخيرا إطلاق سياسة أقطاب تنافسية .[1]

ثالثا : الإنفاق على القواعد الأساسية للابتكار

إن الإنفاق الحكومي على البحث و التعليم العالي الذي يحتل الصف الخامس بأكثر من 31 مليار أورو للعام 2014 , ناهيك عن الإنفاق على قطاع التعليم المدرسي كثاني أكبر غلاف ضمن نفقات الميزانية الفرنسية لأكثر من 64 مليار أورو , بين سعي الدولة في تعزيز الابتكار باعتبار هذين القطاعين يشكلان القاعدة الأساسية لمنظومة الابتكار في فرنسا .

[1] محمادي وليد, تحليل السياسة الفرنسية لدعم النظام الوطني للابتكار , جامعة سطيف . الجزائر ,2019/12/31 ص 125

رابعا : الأدوات السياسية للبحث و الابتكار :

أ – التدابير المالية :

*** قرض الضريبة البحثية :**

يعتبر من أهم التدابير المالية لدعم الابتكار و تعزيز التنافسية المؤسسات القائمة على الأنشطة البحث و التطوير مهما كان قطاعها أو حجمها , و اعتمدت هذه الضريبة في 1983 ثم عدلت في 2004 و 2005 استجابة لمتطلبات , يتمثل مبدؤها العام في تخفيض الضرائب المؤسسات وفقا لمجهوداتها في البحث و التطوير . في 2006 تضمن النظام الضريبي تسقيفا للنفقات المستفيدة من هذه الضريبة ب10 مليون أورو , و 5% من التكاليف التي تبسطه بداية 2008 (30% من نفقات البحث و التطوير التي تصل حتى 100.000 أورو , و 5 % من التكاليف التي تتجاوز ذلك)

*** إطلاق المؤسسات :**

أطلقت الحكومة الفرنسية مجموعة من التدابير دعما لإنشاء المؤسسات " كثيفة البحث " و تطويرها في ظل قلة " الممولين الشخصيين " في فرنسا (حوالي 4500 في 2013 يتحدون في 84 شبكة جغرافية , قطاعية / موضوعاتية (الصحة , التغذية , الزراعة ...) حيث تستفيد المؤسسات الابتكارية في مراحلها الأولى من دعم مالي خاص لتطوير تكنولوجياتها بفضل صناديق التمويل الوطنية و الإقليمية .

***رأس مال الابتكار :**

(رأس مال المخاطر و رأس مال التطوير التكنولوجي) هو جزء من رأس المال الاستثمار , في 2011 رافق رأسمال الاستثمار 1694 مؤسسة , أكثر من 25 % منها كانت مؤسسات ابتكاريه أو في مرحلة الإنشاء .

ب – سياسة التوريد العمومي :[1]

يعتبر الطلب محركا هاما للابتكار عند الاقتصاديين , غير أن ذلك يحتاج إلى المزيد من الاعتراف في سياسة الحكومة الفرنسية , و يمكن تفضيل الحلول و المنتجات الابتكارية أن يحسن أداء الخدمات و السياسة العمومية وينشط حركيات الابتكار , غير أن استغلال التوريد العمومي في سياسة الابتكار كان مهشما لعدة سنوات في فرنسا .

ج – مسعى التنمية المستدامة

تشكل التنمية المستدامة مجالا أخر ينتظر فيه المجتمع الفرنسي الكثير من البحث العمومي , و تشمل التنمية المستدامة مجموعة من التحديات الاقتصادية , البيئية و الاجتماعية المتشابكة فيما بينها و التي تستدعي جانبا من العمل العمومي من اجل الاستعمال الأكثر كفاءة للموارد و إيجاد تكنولوجيات جديدة تمكن من تحويل الجدري في نمط الاستجابة لاحتياجات المجتمع .

[1] المرجع نفسه ص 127

و بشكل عام يمكن القول بأن الحركيات المتعددة المستويات لمنظومة الابتكار , تفرض تحديات على السياسة المركزية التقليدية الفرنسية للتنمية المتوازية إقليميا , ينبغي على الإستراتجية الوطنية للبحث و الابتكار معالجتها سيما التحديات المجتمعية المتعلقة بشيخوخة السكان .[1]

[1] مرجع نفسه ص 129

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية و علاقتها بالنظام الوطني للابتكار

المطلب الاول :مدخل عام حول النمو الاقتصادي

أولا :تعريف النمو الاقتصادي

*يقصد به حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي .

*هو مجموعة من الأدوات التي تساعد في زيادة الدخل وقيمته من خلال الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة

فهو كافة العمليات التي تسعى لاستغلال موارد الدولة من اجل زيادة الدخل القومي و تحقيق أعلى معدلات الدخل لأفراد و الشركات .[1]

* يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي و الذي يؤذي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع الدخل الفردي و على هذا فان النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل و ان تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية و أن تكون الزيادة على المدى البعيد .

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي PIB أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو و تطور النشاط التجاري .[2]

ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصادي

لنمو الاقتصادي عدة مؤشرات يتم بواسطتها قياس مدى قوة او ضعف الاقتصاد أي بلد وتتمثل فيما يلي :

- **الدخل القومي الكلي :**

يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليست متوسط نصيب الفرد من الدخل . إلا أن هذا المقياس لم يقبل في الأوساط الاقتصادية وذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤذي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية .

- **الدخل القومي الكلي المتوقع :**

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الدخل الفعلي , قد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة , إضافة إلى مبالغته من تقدم تقني .في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل .

- **معايير متوسط الدخل :** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما , وأكثر صدقا عند مستوى التقدم الاقتصادي عامة

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ,امان عطية ناصف , واخرون , التنمية الاقتصادية , مفاهيم و خصائص, النظريات و الاستراتجيات , مطبعة البحيرة ص77.

[2] ساطور رشيد,دراسة نظرية حول النمو الاقتصاددي و التنمية المستدامة , جامعة لبليدة الجزائر ص90.

حيث يشير هذا المؤشر إلى كمية السلع و الخدمات المتاحة لكل مواطن في البلد ويحسب عن طريق قسمة الدخل القومي على عدد سكان البلد . [1]

ثالثا :محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي نذكر منها :

أ-كمية و نوعية الرأس المالي البشري :

كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي اكبر كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي اكبر و بالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي , حيث أن زيادة عدد السكان يؤذي إلى زيادة حجم القوى العاملة .

ب-كمية و نوية الموارد الطبيعية :

إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كمية و نوعية موارده الطبيعية في المجتمع تمثل احد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي .

ج-تراكم رأس المال :

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار , أي أن كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من اجل الادخار بغرض تراكم رأس المال و العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار

د-التقدم التكنولوجي : تحظى التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي للبلد , فالتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج و بذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج و تقدم البلد اقتصاديا .[2]

[1] قنادرة جميلة ,الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص تسيير المالية العامة .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة ابي بكر بلقايد , تلمسان 2017-2018 ص21.

[2] ناصر الدين قريبي ,اثر الصادرات على النمو الاقتصادي , اطروحة الماجيستار في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد دولي ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ,جامعة وهران ,2014,ص21.

المطلب الثاني : ماهية التنمية الاقتصادية

أولا :تعريف التنمية الاقتصادية

تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي , ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي وعلى العموم فان التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه .

التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي لنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن .

كما يمكن تعريفا بأنها عملية مجتمعة واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في بناء اقتصادي و اجتماعي , تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤذي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد .[1]

ثانيا : مقاييس التنمية الاقتصادية

تطورت مقاييس التنمية الاقتصادية المستخدمة خلال العقود الخمسة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و فيما يلي نبذة عن مقاييس التنمية الاقتصادية

1-الناتج القومي الإجمالي:

إن هذا المقياس يجب أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار أي أن يكون ألGNP بالأسعار الثابتة ويؤخذ هذا المقياس انه لا يأخذ نمو السكان نظر الاعتبار كما انه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من إجراء التلوث أو التحضر و التصنيع , ولا يعكس توزيع الدخل بين فئات السكان ,إضافة إلى صعوبات مفاهمية في قياس الدخل

2-الناتج القومي للفرد :

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة , وهنا يتعين ان يكون معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد , و من جهة أخر يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج القومي.

[1] Remi Bazillier.Developpement social et developpement economique . Discipline sciences Economiques .universyte Dorleans .15 september2015.

3-الحاجات الأساسية :

قد تم تبني هذا المقياس في المؤتمر العالمي للتشغيل في عام 1976 وقد تبنت الهند هذا المفهوم . ويؤكد هذا الأخير على ضرورة توفير الغذاء و الماء و الكساء و السكن و الخدمات الصحية . وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار إشباع الحاجات الأساسية للسكان و تحقيق مستوى اعلي من الرفاهية .

4-مؤشرات اجتماعية :

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية و مستوى التغذية و العليم و المياه الصالحة لشرب و السكن و التي تمثل مؤشرات اجتماعية عن حياة الأفراد و مستوى الرفاهية لهم . [1]

ثالثا : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

1 الموارد المحلية :

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين : **أولهما الادخار الاختياري** و هو ما يقوم بيه الأفراد أو الهيئات و المؤسسات طوعية أو اختياريا , **و ثانيهما الادخار الإجباري** وهو ما يفرض على الأفراد من قبل هوة خارجة عن إرادتهم , ولا يوجد فرق بين النوعين من جهة نظر تكوين رأس المال ,وكل الاختلاف ينحصر في مدى التأثير على كل منهما بإتباع سياسة معينة .

2- التمويل المصرفي :

تعتبر البنوك بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة , نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية ,و تتمثل احتياجات القطاع الأعمال سواء كان عاما أو خاصا و سواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو خدمات أخرى في تمويل كل من رأس المال الثابت و رأس المال العامل ,أي تتمثل في احتياجات إلى كل من القروض الطويلة و القصيرة الأجل .

3- التمويل الأجنبي :

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري و الإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية , نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة ,فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية , ففي عام 1988 بلغ مجمل الاستثمارات في الدول النامية الأقل دخلا 18 بالمائة من الإجمالي ألمحليي في حين بلغ مدخراتها 14 بالمائة ,وذلك خارج الهند و الصين و مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل و لذا تم تحصيل الفرق من مصادر التمويل الخارجي .[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية ,مرجع سبق ذكره , ص 85

[2] قنادرة جميلة , الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في اجزائر , مرجع سبق ذكره ص66.

المطلب الثالث :تكوين النظام الوطني للابتكار والتنمية الاقتصادية

يعد النظام الوطني للابتكار في عصرنا الراهن إحدى ضروريات التنمية الاقتصادية , وضمانا رئيسيا لاستدامتها وفق الدليل المعرفي "اسلو" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي من اجل التنمية في عام 2008 عرفه بكونه عملا إبداعيا يؤدي إلى إنتاج سلعة أو خدمة .

حيث حققت الدول المتقدمة و وتيرة النمو الأكثر سرعة خلال القرون الثلاثة الماضية , هذا النمو السريع مكن تلك الدول من مضاعفة مدخلاتها إضعافا مضاعفة , كما كان هذا التقدم مصدرا لفوارق معتبرة بين الدول و المجتمعات, وازدادت هذه الفجوة اتساعا مع بروز ظاهرة العولمة وما صاحبها من شدة المنافسة و الاكتساح الكبير لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال مما افرزنه من انتشار دولي سريع للابتكارات والى خلق قيمة مضافة اكبر , مما اثر بشكل كبير على النظام الوطني للابتكار و على حسن أدائه الأمر الذي اثر بدوره على المخرجات الاقتصادية خاصة جانبي النمو و التوظيف و على القدرة التنافسية سواء على المستوى الدولي و فيما يلي توضيح لذلك :

1-النمو و التوظيف

-**النمو** :ركزت النظريات المفسرة للنمو على عامل الابتكار و على الدور الجوهري الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي للأمم والكثير من الدراسات التطبيقية تؤكدان أن الابتكار و التغيير التقني يمثلان المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي

-**التوظيف** : إن عالم الشغل وما يتضمنه من خلق مناصب عمل و فقدانهما يتأثر بشكل كبير بالتغيير التكنولوجي , سواء في محتوى العمل و نوعيته او ما يتطلبه من مهارات و النظام الوطني للابتكار في ظل العولمة يؤثر على التوظيف من جانبين اثنين إحداهما سلبي و الأخر ايجابي وهذا راجع لطبيعة الابتكارات التي تمس عملية الإنتاج .

2-الميزة التنافسية :

بعد الكاتب الأمريكي porter أول اقتصادي عالمي يتخصص في موضوع الميزة التنافسية و يعرفها على أنها مركز متميز تحققه المؤسسة , وينوه في كتابه الميزة التنافسية او التنافس الناتج عن خمس قوى وهي (دخول المنافسين الجدد , تهديد المنتجات البديلة , القوة التفاوضية للموردين , و التزاحم الموجودين) ون جهة أخرى يرى الكاتب أن الابتكار يعد أهم الوسائل لمواجهة المنافسين الأكثر قوة , ويبرز دوره في التأثير على القوى الخمسة على النحو التالي :[1]

- **الابتكار و الحواجز عند الدخول** : بعمل الابتكار على تعزيز الحواجز التي تمنع المنافسين من الدخول الى مجال النشاط كوضع تصور للمنتجات بتكلفة اقل و التنوع في المنتجات .

[1] خرخاش نادية , بناء نظام وطني للابتكار لتنمية الاقتصادية , مرجع سبق ذكره ص336

– **الابتكار وقوة الزبائن :** يعمل الابتكار على تغيير علاقات القوى بين مؤسسات القطاع و زبائنها من خلال تأثيره على التميز وكذا التكاليف .

– **الابتكار و قوة الموردين :** يمكن للابتكار التغير من القوى التفاوضية بين مؤسسات القطاع و مورديها إذ بإمكانه أن يجبر القطاع على الشراء من مورد جديد مثلا

– **الأثر على المنتجات البديلة :** الأثر الأكثر شيوعا في القوة الرابعة و التي يحدثها الابتكار ,تكمن أساسا في تبديل منتجات موجودة بمنتجات أخرى مبتكرة .

– **الأثر على شدة المنافسة :**يؤثر الابتكار بإشكال عدة على طبيعة و أساس المزاحمة بين المنافسين ,فيمكن ان يحدث اهتزاز في هيكل التكاليف . [1]

[1] مرجع نفسه ص 337

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

الدراسة الأولى :

زموري كمال , مقال, بعنوان تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر , المركز الجامعي ,ميلة –الجزائر , هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على واقع النظام الوطني للابتكار في الجزائر عبر إجراء عملية تحليل وتقيم له وبعض مكوناته ,وكذا تحديد بعض الآليات الكفيلة بدعم و ترقية هذا النظام .

استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي و التحليلي في جميع المعطيات و البيانات و المعلومات المتعلقة بظاهرة موضوع البحث .

وقد أظهرت النتائج المستخلصة من البحث :

– احتلت الجزائر الرتبة (110) في مجال الابتكار و يعتبر سيئا للغاية استنادا إلى البيانات المنشورة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي و مؤشر الابتكار العالمي لسنة 2018 , وهذا ما يثبت عجز النظام الوطني للابتكار في الجزائر عن أداء مهامه .

الدراسة الثانية :

خرخاش نادية ,مقال, بناء نظام وطني للابتكار لتنمية الاقتصاد الجزائري, " كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة فرحات عباس –سطيف , تهدف الورقة البحثية بشكل أساسي إلى تحليل و تقييم مستوى مدخلات و مخرجات الابتكار . إضافة إلى تحديد بعض الآليات التي من شأنها تعزيز النظام الوطني للابتكار .

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود ضعف كبير في مستوى مؤشرات النظام الوطني للابتكار ,إذ تأكد النتائج أنها دون مستوى المعايير المنصوص عليها دوليا كما ان الوضعية ذاتها من التدهور و التدني يعرفها القطاع الصناعي .

الدراسة الثالثة :

Mounir amdaoud , article,Le système national d'innovation en Algérie :entre inertie institutionnelle et sous-apprentissage.2017

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل قدرات إنتاج المعرفة التكنولوجية و كذلك محاولة فهم أسباب عرقلة ديناميكيات التعلم في الجزائر و بذلك فإننا نقوم بتعبئة مفهوم النظام الوطني للابتكار .و استندت هذه الدراسة الى المنهج الوصفي و التحليلي .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النظام الوطني للابتكار لا يزال في المراحل الأولى
– الهياكل المختلفة التي تتكون منه لا تزال صغيرة جدا و لا تمكن من تحقيق المستوى الأمثل من الأداء ,كما أن مجالات الهيئة الوطنية للإدماج مندمجة بشكل ضعيف مع بعضها البعض , كما أن مجال البحث معزول تماما بالإضافة إلى سوء الإدارة .

الدراسة الرابعة

Redha Younes bouacida ,article, the national innovation system and the difficulté of integrating the higher éducation system for science and technology in Algria 2019

الهدف من هذه الدراسة هو تحليل النظام الوطني للابتكار في الجزائر من حيث بناء المهارات داخل النظام العلمي و التقني الأعلى لتعزيز قدرات التعلم و الابتكار .

وقد أظهرت النتائج ان النظام الوطني الجزائري لايزال غير ناضج ويعاني من الجمود المؤسسي و القصور في التعلم مما يعيق الأداء الاقتصادي .

الدراسة الحالية :

لقد جاءت هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة من حيث سد الفراغ في بعضها , و أهم ما يميزها نظرتها لنظام الوطني للابتكار من خلال المؤشرات العالمية و من ناحية البحث و التطوير , من خلال الاطلاع على سياسات البحث و التطوير و أهم العوائق التي تواجهه و محاولة إيجاد الحلول , وهذا ما يؤكد ان الدراسة هي تكملة للدراسات السابقة .

المنهج المستخدم للبحث :

لمعالجة إشكالية البحث و اختيار صحة الفرضية المقترحة , استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي و التقويمي الذي لا يقف على حد الوصف و التحليل و انما تقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء و الظواهر التي تناولتها الدراسة , وكان ذلك من خلال تحليل و استنباط المفاهيم و الأسس المكونة للإطار النظري و التطبيقي للموضوع .

الفصل الثاني :سياسات البحث و التطوير في الجزائر

المبحث الأول : ماهية البحث و التطوير

يعتبر البحث و التطوير المغذي الرئيسي للإبداعات التكنولوجية و خاصة في المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على المخاطر و إمكانيات مادية و بشرية معتبرة و فيما يلي يمكننا ان نميز بين البحث العلمي من جهة و التطوير من جهة أخرى

المطلب الاول : تعريف البحث و التطوير :

*أولا :البحث و التطوير

أ – البحث :

يمكن تقييم عملية البحث إلى العناصر التالية

–**البحث الأساسي** : يتمثل في الأعمال التجريدية أو النظرية الموجهة أساسا إلى الحيازة على المعارف تتعلق بظواهر و إحداث ثم ملاحظتها دون أية نية في تطبيقها , أو استعمالها استعمال خاص

–**البحث التطبيقي** : يتمثل في الأعمال الأصلية المنجزة لحصر التطبيقات الممكنة و الناجمة عن البحث الأساسي أو من اجل إيجاد حلول جديدة تسمح بالوصول إلى هدف محدد .[1]

ب – التطوير

يتعلق هنا بالاستثمارات الضرورية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة بالاستناد إلى الإعمال التالية :

–التجارب و النماذج المنجزة من قبل الباحثين

– فحص الفرضيات و جمع المعطيات التقنية لإعادة صياغة الفرضيات

ويعد التطوير ناتجا لأعمال البحث و التطوير حيث تكون المنتجات محمية في شكل إيداعات مبراة مهما تكن الأهمية ,و الاستعمال و أشكال.

حيث يمكن تعريف البحث و التطوير على انه "ذلك النشاط المنتظم الخلاف الذي يتم من اجلي زيادة الرصيد المتاح من المعرفة و استخدامها في الابتكارات و تطبيقات جديدة . كما يعرف أيضا انه إحدى أهم وسائل ابتكار المعلومات الجديدة و التطوير في كافة المجالات و التي يعتمد عليها الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تسخير المعرفة و انتاج معرفة جديدة .[2]

---

[1] نور الدين بوالشرش,نشر الأبحاث في المجالات العلمية المحكة الأهمية و الأهداف ,مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية ,جامعة الجلفة عدد خاص ,ص35.

[2] محمد العربي ساكر ,الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ,دراسة تحليلية ,تجارب وطنية و دولية ضمن ملتقى حوكمة وظيفة البحث و التطوير في المؤسسة الاقتصادية 18-19 ماي 2011الجزائر ص 7.

ثانيا: أهداف البحث و التطوير :

* اكتشاف و تعزيز المعرفة و توليد الأفكار و المفاهيم الجديدة .
* تطوير و إبداع المنتجات الجديدة و تحسين المنتجات الحالية المطلوبة في السوق .
*تحسين وتطوير عمليات الإنتاج أو البيع من خلال تقليل التلف أو الضياع و تحسين المركز التنافسي للمشروع .
* المحافظة على حجم المبيعات و زمن التقديم في السوق .
* التنويع في المنتجات لتلبية رغبات اكبر قاعدة ممكنة من المستهلكين .
* توسيع المبيعات إلى مناطق جغرافية جديدة أو الدخول في أسواق جديدة .
* الاستفادة من السعة الإنتاجية المعطلة و تحسين جودة المنتجات الحالية .
* إجراءات دفاعية أو هجومية ضد منافسين معينين إضافة إلى بعض الأهداف الأخرى كخفض العمالة توافر الطاقة الخ ..[1]

ثالثا : أهمية البحث و التطوير

لقد تزايدت أنشطة البحث و التطوير في المشروعات المختلفة بزيادة التقدم التقني و التكنولوجي و سرعته المتزايدة عبر السنين , و لا يستطيع أي مشروع أن يتجاهل أهمية وجود هذه الأنشطة , وتتمثل أهمية البحث و التطوير فيما يلي :

* حل مشاكل الإنتاج و زيادة حجمه بهدف تخفيض التكاليف
* تحسن نوعية المنتجات باكتساب المزايا التنافسية
* مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية و الدولية .
* اختيار البدائل الفعالة لعملية تطوير التكنولوجيا لاستخدامها في نشاطات المؤسسة المختلفة .
* تطوير أساليب إبداعية جديدة لاستخدام التكنولوجيا في تطوير العمليات الإنتاجية على مختلف المراحل الإنتاجية .
* تطوير وتنمية الإمكانيات الذاتية من أجل تنفيذ الخيارات التكنولوجية بنجاح .
* يعد البحث و التطوير الركيزة الأساسية لعمليات الإبداع و الابتكار
* تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال من أجل تقليص تكاليف الإنتاج وبالتالي إبراز كفاءة الأداء و رفع جودة المنتجات و زيادة المعارف العلمية
* تنويع مخرجات الإنتاج و التوصل إليها بصورة أدق ,أكفأ و أرخص.[1]

[1] عبد اللطيف مصطفى, عبد القادر مراد , أثر إستراتجية البحث و التطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد04, 2013, ص29

المطلب الثاني : تنظيم وظيفة البحث و التطوير

تحتل وظيفة البحث و التطوير مكانة هامة في تنظيم المؤسسة بكيفية تسمح بالتنقل الجيد للمعلومات , وتتكون وظيفة البحث و التطوير من عمال , وسائل , إجراءات التسيير و كلها مجددة لانجاز مشاريع البحث و التطوير و يقوم بالإشراف على الوظيفة مسؤول يسمى مدير البحث و التطوير , ويمكن تمييز الأشكال التالية في تنظيم وظيفة البحث و التطوير

1-التنظيم الوظيفي :

في هذا التنظيم يتم تقسيم كل مشروع بحث أو تطوير إلى أجزاء يستند كل جزء إلى وحدة تنفيذ خاصة , حيث يتحمل مسؤولية العمليات المنفدة عبر علاقات مباشرة بين مسئولي الوحدات التنفيذية

2-التنظيم حسب المشاريع :

يقوم التنظيم حسب المشاريع على أساس تكوين فريق موحد , يضم مختلف المهندسين أو التقنيين الضروريين لانجاز مشروع البحث و التطوير على أساس المشاريع المراد تنفيذها من قبل المؤسسة و يكلف كل رئيس مشروع لانجازه حسب تقديرات المحددة مسبقا , التكلفة , الوقت , و تعمل بسهولة الاتصال بين فرق العمل على حل مشاكله المجابهة لهم .

3-التنظيم الشبكي أو المصفوف لنشاطات البحث و التطوير

يتم الجمع في التنظيم المصفوف بين التنظيم الوظيفي و التنظيم حسب المشاريع . ويتم جمع مختلف عمال البحث و التطوير و تجزئتهم على أساس تخصصهم , ويتم تكليف رئيس كل مشروع بحث تطبيقي المراد انجازه , بحيث يشرف على فريق عمل الذي يضم عمالا يشتغلون بكيفية دائمة , وبأوقات جزئية ,ويضم عملية تنسيق بين المشاريع مدير خاص بها .[2]

[1] مرجع نفسه ص 29

[2] صباح فاضل ,صبرينة طكوش , اثر البحث و التطوير على النمو الاقتصادي , دراسة قياسية لحالة الجزائر 1994-2014 ,مجلة معهد العلوم الاقتصادية , العدد 02 ,الجزائر 2016 ,ص175.

المطلب الثالث : السياسات الوطنية للبحث و التطوير

تكون هذه العملية على مستويين الكلي اي الدولة و الجزئي اي المنظمة

1-سياسات الدولة في مجال البحث و التطوير (على المستوى الكلي)

*** السياسات المالية الضريبية :**

– التخفيض أو الإعفاء من السياسات الضرائب هذا يسمح استثمار المبالغ التي كانت موجهة للضريبة في تغطية التكاليف .

– التمويل بالقروض من اجل تجنيب المنظمات اللجوء الى الاقتراض من البنوك التي تفرض فوائد عالية

***السياسات التصنيعية :**

تعتمد على تعزيز جهاز الإنتاج خاصة الصناعي , و ذلك بالاستثمار فيه اما بإقامة وحدة إنتاجية جديدة أو توسيع وحدة قائمة

* إنشاء مراكز البحث و التطوير

يتم تركيز الجهود و المواد داخلها من أجل حل المشكلات التي تواجه المنظمات الاقتصادية أثناء ممارسة نشاطها

*توفير الحماية القانونية للاختراعات

وذلك بتسجيل براءات الاختراع لكيلا تذهب الجهود و الأموال المستثمرة هباء.[1]

2-سياسات المنظمة في مجال البحث و التطوير (على المستوى الجزئي)

*** الحوافز :**

قد تكون في شكل مادي أو معنوي و ذلك لتشجيع الأفراد على تحسين الأداء في مجال البحث و التطوير و الابتكار التكنولوجي

*** الارتباطات :**

أي إنشاء علاقات مع منظمات اقتصادية أخرى بهدف الاستفادة من معارفها أو سد نقص في القدرات و الكفاءات الكائنة بالمنظمة

– خلق مناخ يحفز الابتكار و الإبداع , وثقافة البحث و التطوير و الإبداع التكنولوجي .[2]

---

[1] بونيب شهرة , دور التعليم , التكوين ,البحث والتطوير في بناء اقتصاد المعرفة ,مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماسترأكاديمي تخصص اقتصاد دولي ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , حامعة 20 اوث 1995 سكيكدة 2017-2018 ص 89.

[2] مرجع نفسه ص99

ثانيا: البحث العلمي و التطوير

مرت سياسية الجزائر في مجال البحث و التطوير بثلاثة مراحل

- المرحلة الأولى :

من 1992 إلى 1971 و تميزت بانعدام سياسة وطنية للبحث العلمي نظرا لحداثة الدولة , لذا لجأت الدولة لتعاون مع فرنسا و ترك مهمة الإشراف و تشير و توجيه هياكل البحث الموجودة للفرنسيين

المرحلة الثانية :

امتددت من 1972 إلى 1992 , شهدت أولى محاولات الجزائر في بناء إستراتجية خاصة بها للبحث العلمي و التكنولوجي , تمثلت معالمها في إنشاء هياكل بحث جديدة و هيئات جديدة تشرف على هذا النشاط , لكن ما يميز هذه المرحلة هو عدم استقرار الوصاية للإدارة لكل قطاع البحث العلمي و مؤسساته .

المرحلة الثالثة :

و التي تمتد إلى غاية أيامنا هذه و تتميز بتبلور سياسة واضحة للجزائر في هذا المجال سواء تعلق بالجانب التنظيمي أو التمويلي أو تحديد الأهداف المنتظرة في البحث .

أولا :قانون 11-98 المتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002:

سعت الجزائر من خلال إعادة القانون التوجيهي للبحث العلمي الى تحقيق مجموعة من الغايات منها محاولة بناء نظام وطني للبحث العلمي بغية ضمان استقرار هياكل البحث و ديمومة نشاطاتها و تحديد الأهداف الواجب تحقيقها و كذلك محاولة توفير و تعبئة الموارد الضرورية لمزاولة هذا النشاط و على الخصوص العنصر البشري ,فيحين يمكن تلخيص أهم أهداف القانون رقم 98-11:

- تعزيز الأسس العلمية والتكنولوجية في البلاد

-تحديد وجمع الوسائل الضرورية للبحث العلمي و التطور التكنولوجي

- إعادة تأهيل وظيفة البحث في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي .

ثانيا قانون رقم 05-08 المعدل و المتمم للقانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التكنولوجي :

تم بموجب هذا القانون توسيع مجالات البحث المستهدفة بزيادة أربعة برامج للبحث العلمي ومعالجة العوائق و الاختلال في القانون الأول و التي حالت دون تحقيق الأهداف الكاملة لذا تم التركيز على ضرورة تفعيل و تنشيط الهيئات و الهياكل التنظيمية و المؤسسات . [1]

[1] حورية شعيب , تسيير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية , دراسة حالة ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,تخصص اقتصاد صناعي ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,2013-2014 ص28.

المبحث الثاني :تقييم وضعية النظام الوطني للابتكار

المطلب الاول : مكانة النظام الوطني للابتكار في سياسة الدولة الجزائرية

يتمثل النظام الوطني للابتكار اختيارا أساسيا لتنمية المستدامة و يرجع ذلك لإقرار الدولة الجزائرية لسياسة تعتمد على تحرير الاقتصاد, وجعله منفتحا أكثر فأكثر على العالم الخارجي وقادرا على المنافسة للجزائر نظام وطني للابتكار يعكس الأهمية التي توليها للعلم و التكنولوجيا و الابتكار , ويشمل هذا النظام على عناصر تؤلف بمجموعها منظومة متكاملة ,تتوزع هذه المنظومة على ثلاثة مستويات هي:

***المستوى الأول :**

عبارة عن سلطة تنفيذية متمثلة في الوزير الأول بصفته المسؤول الأول عن تنفيذ سياسات الدولة في شتى المجالات ومنها البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ,وقد أنشئ المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني ليكون أداة مساعدة للوزير الأول في اتخاذ القرارات وتحديد الاستراتجيات المستقبلية الخاصة بالبحث العلمي و التطور التكنولوجي ,و تحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث بالموازاة مع تنسيق عملية انطلاقها و تقدير تنفيذها .

المستوى الثاني :

للنظام الوطني للابتكار يشمل سلطات تنفيذية ممثلة في الوزارات , حيث أن كل وزارة تحتوي على هياكل تباشر عملية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ,و أهم هذه الوزارات هي وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ,وتم إنشاء عدة هيئات استشارية لمساعدة وزير القطاع في أداء مهامه في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي , وتمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي و التطور التكنولوجي , المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي , وتمثل هذه الهيئات في المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي و التطوير التكنولوجي , المدرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي , اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي و الثقافي و المهني .

المستوى الثالث :

مختلف الهياكل التي تمارس نشاط البحث العلمي و التطوير التكنولوجي مثل الوكالات الوطنية ,مراكز ووحدات البحث التابعة للتعليم العالي أو القطاعات الحكومية الأخرى ,مخابر البحث على مستوى الهياكل الجامعية أو المؤسسات الاقتصادية .[1]

المطلب الثاني : تقيم مدخلات و مخرجات البحث العلمي

أولا : مدخلات البحث العلمي :

نحاول قياس مضمون سياسة البحث العلمي في الجزائر من خلال المحاور التالية :

[1] **تقرير حول التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر 1962-2012 , الجزائر ,ص 92**

*** مؤسسات البحث العلمي :**

ارتفاع عدد المؤسسات الجامعية من 35 مؤسسة سنة 2000 إلى 108 مؤسسة في 2020 وهو موزعة على 48 ولاية عبر التراب الوطني ,و تضم 54 جامعة , تسع مراكز جامعية , 19 مدرسة وطنية عليا ,11مدرسة عليا للأساتذة , و باعتبار المخابر العلمية أهم الوسائل الداعمة لتطور البحث العلمي , عملت الجزائر على تكوين شبكة بلغ عددها في الوقت الحالي 1564 مخبر بحث متواجد على المستوى الوطني وأوضح المدير العام للبحث العلمي و التطوير إن العمل قائم على انتقاء 30 مخبر بحث امتياز , معربا عن أمله في رفع هذا العدد المخابر ليصل إلى 100 مخبر بحث متميز .وكذلك على إنشاء حوالي 20 حاضنة بالمؤسسات الجامعية و 15 أرضية الكترونية وذلك عقب دراسة الملفات المرشحة مشيرا إلى دور هذه الكيانات البحثية في رفع من مستوى البحث العلمي و تجسد مخرجاته ميدانيا. [1]

أما عن تنظيم البحث في الجزائر فيشرف عليه عدة هيئات

– **على المستوى السياسي :** هناك المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني(CNRST) و هو جهاز إداري مكلف بتخطيط و متابعة السياسة الوطنية للبحث من خلال تحديد سياسة البحث العلمي و التطور التكنولوجي

–**على المستوى العلمي :** هناك وزارة التعليم العالي و البحث العلمي (MESRS) وهي مسؤولية على وضع السياسة الوطنية للبحث إضافة إلى مهامها المتعلقة بالتعليم .

– **على المستوى التنفيذي :** توجد مندد 2008 المديرية العامة للبحث العلمي و التكنولوجي (DGRSDT) مهمتها تنسيق أنشطة البحث العلمي بين مختلف القطاعات المعنية . [2]

***حجم الإنفاق على البحث العلمي :**

يتطلب البحث العلمي تخصص مبالغ مالية معتبرة من أجل القيام بالأبحاث و الدراسات إذ يصبح نجاحه مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفير الأموال , و المؤشر الأكثر شيوعا يتمثل في نسبة الإنفاق من الناتج الداخلي الخام , حيث إذا كان أقل من 1 % يكون تأثيره محدودا , أما بين 1 % و 1.5 % فهو في مستوى الحد الأدنى . و إذا كان محصورا بين 1.5 % و2 % فيكون عند المستوى المقبول أما إذا تجاوزت النسبة2 يكون مستوى الإنفاق مناسبا لتطوير الإنتاج بتقنيات جديدة .[3]

---

[1] Algeria presse. Servyc .15.03.2021,14 :05

[2] عبودي فاطمة الزهراء , النظام الوطني للابتكار في الجزائر , المحددات و العراقيل , مجلة معهد العلوم الاقتصادية , العدد 02 , جامعة الجزائر 3 , 28-09-2020 ص 717.

[3] لامية حروش ,محمد طوالبية , البحث العلمي و التطوير في الجزائر , طالبة دكتوراه , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة حسيبة بوعلي , شلف – الجزائر . ص 55

في الجزائر النسبة لم تتعدى 1 حيث احتلت المرتبة الأخيرة عربيا حسب أخر تصنيف لليونسكو بإنفاق يقدر ب 0.241 مليار دولار في حين حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عربيا من حيث الإنفاق على البحث العلمي بإنفاق يقدر ب12.513 مليار دولار , تليها مصر في المرتبة الثانية بإنفاق يقدر ب6.116 مليار دولار , ثم الإمارات العربية ب 4.250 مليار دولار فالمغرب ب 1.280 دولار ثم قطر 1.280 مليار دولار , الكويت 832 مليار دولار , تونس 828 مليار دولار , عمان 337 مليار دولار , الأردن 263 مليار دولار , فالجزائر 241 مليار دولار .

ولذا فان الجزائر لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام هو 3% إضافة إلى ذلك فان المبالغ المالية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60%من الميزانية . وعن الأطراف المشاركة في التمويل فهي محصورة في السلطات العمومية في ظل غياب مشاركة القطاع الخاص و التمويل الخارجي .[1]

***القوى البشرية العاملة في البحث العلمي**

يمكن تعريف رأس المال البشري بأنه مجمل الاستثمارات في النشاطات مثل الصحة و التعليم و التكوين المهني و التدريب في مكان العمل التي تسمح برفع انتاجية العامل في سوق العمل حيث أكد و

أشار المدير العام للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي ان عدد الباحثين حاليا في الشركات الجزائرية يناهز 180 باحثا , و أشار في الاطار ذاته الى ان الجزائر تحوز على 37.000 باحث ليس جميعهم من حملة شهادات الدكتوراه و هو ما يشكل بالنسبة للجزائر متوسط 750 باحثا لكل مليون نسمة في حين يقدر المعدل العالمي ب 1500 باحثا لكل مليون نسمة .

و أضاف قائلا ان هناك تناقصا استثنائيا لان هناك نموا ملحوظا في البحوث على مستوى الجامعات و لكن من الناحية أخرى لا يوجد تقدم في عدد الباحثين بالمؤسسات .[2]

ثانيا : مخرجات البحث العلمي :

يمكن التعبير عن مخرجات البحث العلمي بمؤشرات أساسية و هي :

1 – المنشورات العلمية

هي منشورات تشمل المطبوعات التي تتوصل إلى نتائج و أدلة نظرية و تجريبية في مختلف العلوم الطبيعية و الاجتماعية و الإنسانية وهي مؤشر مهم من المؤشرات البحث و التطوير و يوجد نوعان من المنشورات العلمية :

*** المنشورات الأولية :**

هي البحوث الأصلية التي تنشر لأول مرة في دورة علمية ما

[1] Algeriemantenant.com ,15-04-2021, 10.50

[2] الشروق اون لاين 2021/01/06 15:40

*** المنشورات الثانوية :**

هي كل البحوث و المقالات التي استعانت بمعلومات و بيانات منقولة من مصادر أولية
ففي سنة 2019 تم تسجيل 25 مذكرة تخرج دكتوراه 16 تأهيل جامعي و 9 ترقيات في درجة مدير بحث من بينهم 11 باحث دائم 25 منهم في الهندسة 23 تقني سامي داعم للبحث و كذا 23 مستخدم إداري مكلف بالإعلام العلمي و التقني .[1]

2 – براءات الاختراع :

هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة الى المخترع مقابل نشر اختراعه لمدة زمنية محدودة , وفق شروط معينة وبراءة الاختراع هي الادات الاولى المهمة لحماية حقوق احد الشركاء او أحد الافراد , للحصول على حق النشر على انشطة الانتاج و الخدمة المبنية على مفهوم ابتكاري وحصيلة البراءات , حيث
غابت الجزائر في أخر تصنيف للتقرير السنوي للمنظمة الدولية و الملكية الفكرية لبراءات الاختراع الذي تصدره المنظمة سنويا , حيث سجل المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية ما لا يقل عن 120 طلب براءة اختراع مقدمة من طرف جزائريين خلال سنة 2019 حسب ما أكده المدير العام للمعهد و أكد ان الاهتمام الذي يوليه الباحثون المبتكرون الجزائريين لحماية الملكية الصناعية و لحماية أفكارهم من شأنه المساهمة في ارتفاع طلبات البراءة

3 – تصدير المنتجات عالية التكنولوجيا :

تترجم تجارة المنتجات العالية التكنولوجيا من جهة قدرة استيعاب هذه المنتجات (الاستيراد)
ومن جهة أخرى إنتاج منتجات تنافسية على مستوى السوق الدولي (التصدير)
و تعتبر صادرات الجزائر المصنعة ضئيلة جدا حيث تعود أسباب هذا الضعف :

- قاعدة صناعة ضعيفة
- ظاهرة تراجع التصنيع
- عدم التحكم في التكنولوجيا و صعوبة تجنب القدرات العلمية و التقنية
- صعوبة في تسيير و تنظيم المؤسسات العمومية .

المطلب الثالث : وظعية الابتكار في الجزائر حسب التقارير الدولية

أولا : وضعية الابتكار حسب مؤشر الابتكار العالمي

1 – تعريف المؤشر الابتكار العالمي GII

هو مؤشر عالمي يقيم مستوى الابتكار في بلد ما, وتم إنتاجه بشكل مشترك من قبل مجموعة شركات "بوستن الاستثمارية BCG" ,و الرابطة الوطنية للمصنعين (NAM) و معهد التصنيع (MI) , و شركة

[1] لامية حروش , المرجع نفسه ,ص 60

الأبحاث غير الحزبية التابعة للرابطة الوطنية للمصنعين , NAM و تصف الرابطة الوطنية للمصنعين هذا المؤشر بأنه الأكبر و الأكثر شمولية من نوعه .[1]

الشكل رقم02: مدخلات و مخرجات مؤشر الابتكار العالمي

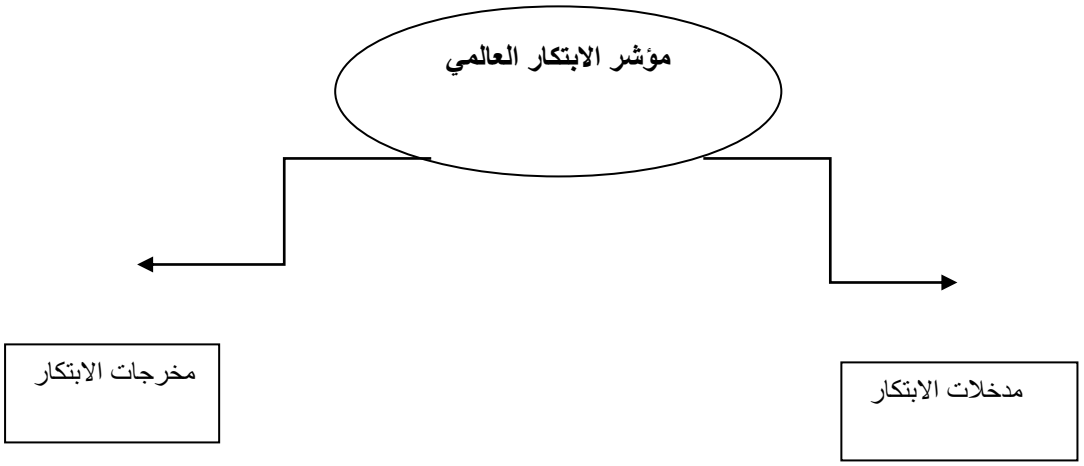

* مخرجات التكنولوجيات و المعرفة

*المؤسسات

*رأس المال البشري و البحث

*المخرجات الإبداعية

*البنية التحتية

* تطور السوق

*تطور الأعمال

المصدر : www.wipo.int

2 – طريقة حساب مؤشر الابتكار العالمي :

يتم حساب مؤشر الابتكار باحتساب كل من اجمالي العام للمؤشر , كفاءة الابتكار , مدخلات الابتكار

[1] www.wipo.int 05-05-21.18 :00

أ – الإجمالي العام للمؤشر : متوسط حسابي بين المدخلات و المخرجات للابتكار , و المدخلات و المخرجات يمثلان قيم متوازية في إجمالي المؤشر بالرغم من أن المعايير الفرعية للمدخلات أكبر من المخرجات .

ب – كفاءة الابتكار : هو نسبة مخرجات الابتكار إلى مدخلات الابتكار , وهو مدى استفادة الدول من المدخلات في تحقيق مخرجات الابتكار

ج – مدخلات الابتكار : متوسط حسابي لخمس دعامات فرعية تحتوي على مجموعة من المؤشرات و مجموعة من المعايير الفرعية .

د – مدخلات الابتكار : متوسط حسابي لدعامتين فرعيتين و مجموعة من المعايير الفرعية

3 – تقييم أداء مدّخلات و مخرجات الابتكار وفق دعامات الفرعية :

مؤشرات دعامات مدخلات و مخرجات الابتكار ابتداءا من 2013 .[1]

[1] سماعيل عيسى, محي الدين محمود عمر , بوزكري جيلالي ,دراسة تطور اداء مدخلات الابتكار و مخرجاته و علاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي ,مرجع سبق ذكره ص645

أ – تطور مؤشر الابتكار و علاقته بالمؤشرات الفرعية من 2013 الى 2019

الجدول رقم 1 : مؤشر الابتكار للجزائر و دعامته الفرعية

المعيار / السنة	مؤشر الابتكار	مدخلات الابتكار	مخرجات الابتكار
2013	23,1	31,6	14,6
2014	24,2	31,7	16,8
2015	24,4	32,1	16,7
2016	24,5	32,8	16,2
2017	24,3	33,1	15,6
2018	23,9	33,7	14,1
2019	24,0	34,7	13,3

المصدر :سماعيل عيسى,محي الدين محمود عمر,بوزكري جيلالي دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي ,دراسة حالة الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد 13 العدد01 ,2020 ص645.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الابتكار الكلي وعناصره في تذبذب و عدم الاستقرار حيث نلاحظ انخفاض و ارتفاع من سنة إلى أخرى الأمر الذي يدل على ضعف فعالية الأنشطة الابتكارية .

ب – تطور مدخلات الابتكار في الجزائر وفق دعامته الرئيسية

الجدول رقم02 : مؤشرات دعامات مدخلات وخرجات الابتكار

المعيار / السنة	دعامات مدخلات الابتكار				
	المؤسسات	رأس المال البشري و الأبحاث	البنية التحتية	بنية السوق	بنية الاعمال
2013	47,1	29,1	25,7	38,4	17,7
2014	47,2	25,5	32,2	36,2	17,2
2015	45,1	26,2	31,4	36,8	20,9
2016	45,7	28,2	37,2	31,7	21,2
2017	47,0	25,8	42,3	29,5	21,0
2018	49,6	25,9	40,3	32,5	20,0
2019	51,1	27,9	42,1	34,1	18,1

المصدر :سماعيل عيسى,محي الدين محمود عمر,بوزكري جيلالي دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي ,دراسة حالة الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد 13 العدد01 ,2020 ص645.

نلاحظ هنا أيضا أن دعامات الابتكار في تذبذب بين هبوط وطلوع ونلاحظ في السنوات الأخيرة أن دعامة المؤسسات كانت مرتفعة ومقارنة بالسنوات الأولى ويؤكد هذا مساعي الدولة فيما يخص إنشاء المؤسسات و تشجيع الاستثمارات مع توفير بنية تحتية مساعدة على ذلك أما فيما يخص بيئة الأعمال فنلاحظ ارتفع و تحسن في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 .

ج – تطور مخرجات الابتكار للجزائر وفق الدعامة الرئيسية :

الجدول رقم 03: مؤشرات دعامات مخرجات الابتكار

المعيار / السنة	دعامات مخرجات الابتكار	
	المعرفة و التكنولوجيا	الابداع
2013	17,6	11,6
2014	19,5	14,0
2015	17,8	15,6
2016	17,7	14,6
2017	14,4	16,7
2018	13,4	14,7
2019	12,3	14,3

المصدر :سماعيل عيسى,محي الدين محمود عمر,بوزكري جيلالي دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي ,دراسة حالة الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد 13 العدد01 ,2020 ص645.

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤشر المعرفة شهد ارتفاعا في سنة 2014 و بعدها بدء بالانخفاض بشكل ظاهر أما الإبداع فشهدت أعلى مستوياتها في سنة 2017 و انخفضت في سنة 2019 .

اما فيما يخص الرتبة بين الدول فقد حلت الجزائر المرتبة 121 في مؤشر الابتكار العالمي الذي نشرته المنظمة العالمية للملكية الفردية حيث تراجعت بالمقارنة بالسنوات السابقة كما نلاحظ في الجدول التالي :

الجدول 04: رتبة الجزائر حسب تصنيف مؤشر الابتكار العالمي

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الرتبة	113	108	110	113	121

المصدر :سماعيل عيسى,محي الدين محمود عمر,بوزكري جيلالي دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته وعلاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي ,دراسة حالة الجزائر مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية المجلد 13 العدد01 ,2020 ص645.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن رتبة الجزائر في السنوات السابقة في تطور ملموس و مستمر نوعا ما أما في سنة 2020 نلاحظ أن الجزائر تراجعت بسبع رتب بالمقارنة مع سنة 2019 .

– وعلى الصعيد العربي حلت الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول و التي جاءت في المرتبة 34 عالميا و ثانيا تونس صاحبة المرتبة 65 عالميا , ثم ثالثا المملكة العربية السعودية التي جاءت في المرتبة 66 عالميا , فخامسا المغرب ب 77 بينما جاءت الكويت خلف المغرب ب78 , تليها البحرين و الأردن في المركز 81 , ثم سلطنة عمان في المرتبة 84 و لبنان في المركز 87 و مصر 96 و في الأخير الجزائر في المركز 121 .

وعلى صعيد القارة الأفريقية جاءت موريشيوس أولا صاحبة المركز 52 عالميا , وجنوب أفريقيا ثانيا التي احتلت المرتبة 60 تم تونس فالمغرب .

أما عالميا فتربعت سويسرا على عرش أكثر البلدان ابتكارا في العالم , تلبيها السويد في المرتبة الثانية , ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثالثا , فالمملكة المتحدة في المركز الرابع ثم هولندا خامسا , ويذكر ان التقرير يصنف 131 اقتصادا بالاستناد إلى 80 مؤشرا فرعيا [1]

ثانيا : وضعية الابتكار فالجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية

– تقرير التنافسية العالمية هو تقرير يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي , و يعد مرجعا اقتصاديا مهما للباحثين في العالم ويقسم مؤشر التنافسية العالمية العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية و الازدهار ل140 دولة حول العالم , ويعتمد على ثلاث مؤشرات رئيسية لقياس مدى تنافسية الدولة عالميا

[1] www.fibladi.com 12.06.2021,23 :00

و هي المتطلبات الأساسية للاقتصاد , العوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد و عوامل الابتكار و التطور و يندرج تحت تلك المؤشرات 12 مؤشرا فرعيا .

تذيلت الجزائر ترتيب تقرير التنافسية العالمية في الدول المغاربة حيث جاءت في المركز ال 89 متخلفة عن كل من تونس التي جاءت في المركز 87 , المغرب في المركز ال75 وشمل التقرير الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي 141. جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربيا في الترتيب "25" ثم قطر في المركز ال29 متبوعة بالسعودية 36 , و الكويت 46 , لتحل دولة اليمن في المركز ما قبل الأخير للتقرير على مستوى العالمي في الترتيب ال140.[1]

المبحث الثالث : أليات معالجة النظام الوطني للابتكار

المطلب الاول : معوقات النظام الوطني للابتكار

تتمثل متطلبات الابتكار في كفاءة العاملين في البحث و التطوير , المخصصات المالية للبحث و التطوير , استخدام التكنولوجيا الحديثة , التنسيق و التكامل بين مختلف وظائف المؤسسة و تقديم حوافز للعاملين في ميدان الابتكار

1 – عوائق كفاءات العاملين في البحث و التوفير :

– ضعف أنشطة البحث و التطوير

– نقص الكفاءات العلمية و التكنولوجية

– عدم توفر فرص التكوين و التدريب الجيد و المناسب لاعداد الموارد البشرية .

2 – عوائق المخصصات المالية للبحث و التطوير :

– نظرة غالبية المؤسسات الى أنشطة البحث و التطوير على انها أنشطة ثانوية

– محدودية الموارد المالية

3 – عوائق استخدام التكنولوجيا الحديثة :

– تردد بعض أصحاب المؤسسات على استخدام الآلات الحديثة لأسباب عديدة من بينها ارتفاع تكاليف بعض الآلات مقارنة بالآلات التقليدية

[1] www.algerie scoop.com .05.02.2021,12 :30

– نقص العمالة المتخصصة و المدربة على تشغيل و استخدام التقنيات الحديثة , وعلى استخدام برامج التصميم ونظم دعم القرار و الذكاء الصناعي و نظم الخبير .

4 – عوائق التنسيق و التكامل بين وظائف و أقسام المؤسسة :

– عدم توفير العديد من مؤسسات العينة لجميع الاحتياجات اللازمة للعاملين

– الخلافات بين العاملين

– حب الظهور و الطمع و الأنانية لبعض العاملين مما يؤثر سلبا على تنسيق و تكامل المهام .[1]

المطلب الثاني : متطلبات بناء نظام وطني للابتكار بالجزائر

لقد بات من الضروري على الجزائر وضع إستراتجية واضحة تمتد إلى سنة 2040هدفها أن تتحول من اقتصاد الريع الموجه للبنى التحتية و السياسة الاجتماعية الى اقتصاد يقوده الابتكار أو قائم عليه و هو نوع مختلف من الاقتصاد روحه المعرفة و ذراعاه التكنولوجيا و السوق و للوصول إلى هذا النوع من الاقتصاد يجب تحديد ملامح وأسس النظام الوطني للابتكار في انه حزمة متكاملة من رؤى و السياسات و المؤسسات و البرامج التنفيذية و الأدوات و الكيانات الإدارية التي تسعى لثلاث أشياء :

– ضمان تدفق التكنولوجيا و المعلومات و المعرفة بين الجمعيات و الشركات و الجامعات و المؤسسات التعليمية و المؤسسات الحكومية و مراكز البحث و التطوير .

– ان يعمل نظام الابتكار الوطني من أجل تقليل الشك و زيادة الثقة في المنتج الوطني و بالتالي زيادة الثقة في الاقتصاد ككل .

– ربط هذه الكيانات ببعضها البعض .

1 – المتطلبات الهيكلية و المؤسساتية

لبناء نظام وطني للابتكار يتطلب استحداث هيكل تنظيمي شامل يحتوي على مؤسسات تقوم بتنفيد السياسة الوطنية للابتكار و التكنولوجيا وضمن هذا الهيكل استحداث بعض الهيئات و المؤسسات لتتولى تنفيذ الاستراتجية الوطنية للابتكار :

أ – المجلس الوطني للابتكار و التكنولوجيا :

[1] مدلس نجاة , استادة محاضرة , المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمنت , المجلد 5 , العدد1 , سيدي بعباس , الجزائر

يعمل كمستشار أساسي للحكومة في أمور التكنولوجيا ويرأسه الوزير الاول و يضم ممثلين للقطاع العام و الخاص و المجتمع , مهامه وضع السياسات التي تهدف الى تطوير نظام الابتكار الوطني برؤية تمتد الى عام 2040

ب – شركة تطوير التكنولوجيا الجزائرية :

يكون كيان خاص تشكله الحكومة من أجل تسويق و نقل الأفكار الإبداعية من الداخل الجامعات و المراكز البحثية الجزائرية , وضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات و سوق العمل , ومن المراكز التي يمكن ان تقوم بها شركة تطوير التكنولوجيا مايلي : [1]

*** حاضنات تكنولوجية متخصصة :**

وقد بدأت الجزائر في هذه الخطوة كما سبق و أن ذكرنا , خاصة الحاضنة التكنولوجيا بسيدي عبد الله الجزائر , يبقى الآن ضرورة الإسراع في توسيع نشاط هذه الحواضن و تعميمها على عدة ولايات

–مراكز الابتكار التكنولوجي :

تعمل بها الشركات المتخصصة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات و قطاعات تصنيع الالكترونيات المتقدمة

– مراكز التكنولوجيا الذكية :

تضم الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية و صناعة الدواء و تطبيقات الهندسة الكيميائية , تصبح هذه المراكز هي حلقة الوصل بين الجامعات و بين الصناعة , حيث تقدم هذه المراكز بيئة عمل صالحة لنشاط البحث و التطوير , و تطوير المنتجات و عمليات التوسع بالشركات , و توفر هذه المراكز أيضا المعامل المتخصصة و الخاصة بالبحوث .

*** المنطق الصناعية المدمجة :**

وهي تضم صناعات متجانسة سواء إنتاجيا أو تسويقيا في مناطق جغرافية محددة و تحظى بدعم لوجستي و تقني و ربك الجامعات و المؤسسات البحثية .

* إدماج الابتكار في سياسة تطوير المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة :

[1] عادل رضوان , بن ديب عبد الرشيد , متطلبات بناء النظام الوطني للابتكار كمدخل لتطور قطاع الصناعة بالجزائر , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر , ص343.

تتجه الجزائر لتشجيع هذا النوع من المؤسسات , غير أن مؤسسات القطاع الخاص غير معني بالابتكار التكنولوجي ويرجع ذلك أن مؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنحصر بين قطاع النقل و قطاع البناء و الأشغال العمومية و هما قطاعان ضعيفا الابتكار في محتوى الاقتصاد الجزائري لارتباطهما بالمنتج الأجنبي من جهة و لأن النقل قطاع خدماتي بدرجة الأولى .[1]

2 – المتطلبات المالية :

تتوفر الجزائر على موارد مالية هامة نتيجة المداخل البترولية وهناك عدة برامج لدعم الشباب و الاستثمار من خلال منح قروض و تسهيلات جبائية , غير انه ضمن النظام الوطني للابتكار لابد من التركيز لمنح القروض و الإعانات و التسهيلات الجمركية و الضريبية لكل ما له علاقة بالابتكار , يمكن استحداث بعض المنح التشجيعية :

*** برامج الاستحواذ على التكنولوجيا :**

يوفر منحا جزئية للشركات للحصول على التقنيات من خلال التراخيص لتعزيز تصميم و إنتاج منتجات وعمليات جديدة م وجودة

*برامج منح البحوث و التطوير في القطاع الصناعي :

يوفر منحا لدعم استخدام و تبني تقنيات موجودة أو إنشاء تقنيات جديدة من قبل الشركات المحلية في مجالات تكنولوجية أساسية مثل التكنولوجيا الحيوية

* برنامج منح البحوث و تطوير لقسم الوسائط المتعددة

ويوفر منحا لتشجيع البحوث و التطوير في منتجات الوسائط المتعددة و خدماتها بين الشركات الواقعة تحت رعاية قسم الوسائط المتعددة

*** برامج منح التطبيقات التجريبية :**

و يوفر منحا لمشروعات تصنف في إطار هذا البرنامج وهي مشروعات تعطي فرصا لثقافة و مفاهيم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الأنشطة و الأعمال القائمة عليها أو ذات الصلة بها .

* برامج تمويل التسويق التجاري للبحوث و التطوير :

و يوفر منحا لمشروعات البحوث و التطوير المؤهلة لكي يتم تسويقها تجاريا .

[1] Joseph gogodze, Mechansme and functions within a national innovation system , journal of technology management and innovation , universidad alberton hurtado, facultad de economia july 26 ,2016, p 16

*** حوافز الضريبة لتشجيع الابتكار داخل الشركات :**

و تشمل الاستثمارات المالية في مراكز البحث و التطوير , و إعفاء من رسوم الاستيراد على الواردات من الآلات و المعدات و المواد الخام

3 – المتطلبات البشرية :

يتضمن نظام الوطني للابتكار سياسات و إجراءات تستهدف توفير القوى البشرية المؤهلة لأنشطة الابتكار مثلا إنشاء معهد تنمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات , مشروع المدارس الذكية الذي من خلاله التدريس و التعليم بتكنولوجيا و الاتصالات و يقدم مناهج تستهدف تحويل الى بيئة عمل ذكية بما يساهم في قيام اقتصاد قائم على المعرفة . [1]

المطلب الثاني : السياسات التي تهدف إلى تعزيز العلم و النظام التقني في الجزائر

إن جهاز الاستخبارات الوطني الجزائري يتميز باختلالات و إخفاقات نظامية تعيق عمليات التعلم و قدرات الابتكار و تشمل هذه الإخفاقات على وجه الخصوص , ضعف النظام العلمي و التكنولوجي الأعلى لتعزيز تنمية المهارات . ويرتبط هذا الضعف بعدة عوامل :

– انخفاض معدلات الالتحاق بالجامعات في العلوم و التكنولوجيا

– عدم وجود تنوع مؤسسي في مؤسسات التعليم العالي ,

وعليه قد تكون هناك سبل لاتخاذ إجراءات حكومية لتعزيز تطوير هذا العنصر المفقود عن طريق اتخاذ إجراءات لتحسين نوعية نظام التعليم الإلزامي , وتنويع مؤسسات التعليم العالي و التدريب العلمي و التقني[2]

[1] عادل رضوان , مرجع سابق ص 345

[2] REDHA YOUNES BOUACIDA,the national innovation system and thedifficulty of integrating the higher education system

الشكل رقم 03: سياسات النهوض بالنظام العلمي و التقني العالي في الجزائر

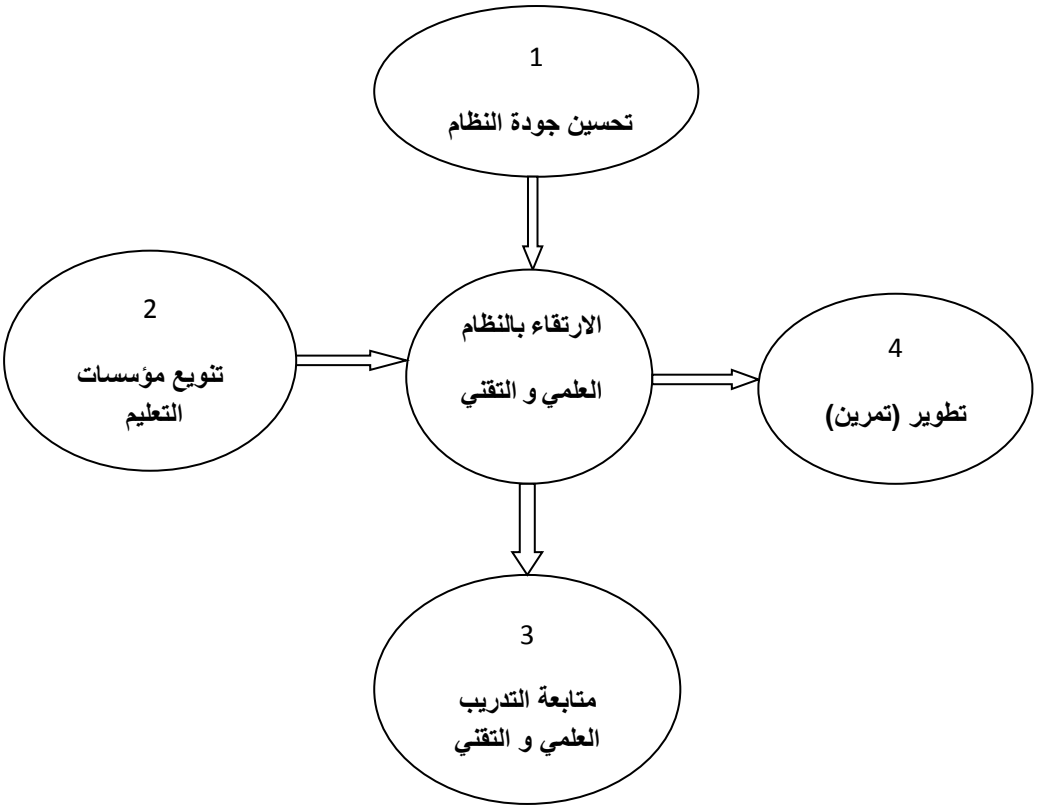

المصدر : [1] **REDHA YOUNES BOUACIDA,the national innovation system and thedifficulty of integrating the higher education system**

– مجال نظام التعليم الإلزامي :

حيث ان متوسط مستوى التلاميذ يؤثر بطريقة سلبية على خياراتهم للقطاعين العلمي و التكنولوجي في الدورة العليا , لأن ذلك غالبا ما يكون مرادفا للفشل بنسبة لهم على الرغم من المؤشرات المشجعة إلى حد ما حول التعليم في الجزائر (وفق اليونسكو , تمثل معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية و الثانوية على التوالي 97.55 و 99.65 بالمائة في عام 2016رالا أن الجودة تظل دون المستوى لذلك يجب على النظام التعليمي الجزائري أن يقوم بمهامه من خلال رفع التحصيل المدرسي و أهمية التدريس , ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال عن طريق إدماج التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دورة التعليم[1] الإلزامي , و الواقع أنها فرصة لتطوير نهج تربوية جديدة من أجل تحسين نوعية التعليم , وتساعد هذه التكنولوجيات أيضا على توفير القوى الخلاقة للمعلمين و الطلاب .

– الدولة الجزائرية هي المورد الوحيد في مجال التدريب العلمي و التقني العالي , و نتيجة ذلك تحتكر الجامعات الحكومية التدريب , غير أن التنوع المؤسسي و المنافسة الداخلية بين مؤسسات التعليم العالي في بلد ما أمران أساسيان و الواقع انه يسمح بإقامة منافسة بين المؤسسات العامة و الخاصة من أجل تكوين أفضل للمهارات البشرية .

– من أجل تحسين مستوى المهارات العلمية و التكنولوجية التي تم تطويرها على أعلى المستوى الدراسات العليا فإنه ليس من المعقول أن انخفاض هذه الدورات التعليمية العالية مع فترة من التدريب المهني بمجرد وضع قدرات التدريب المقابلة , صحيح أن هذه الدورات المؤهلة لها تكلفة و قد تتجاوز هذه المشكلة ربما تكون أقل تقييدا في الجزائر منها في البلدان النامية الأخرى , في الواقع الجزائر لديها موارد مالية وفيرة من العائدات الهدرو كاربونات (الناتج المحلي الإجمالي 20 مليون دولار)[2]

[1] مرجع نفسه ص70

[2] المرجع نفسه ص72.

خاتمة عامة

من خلال تحليلنا لهذا البحث المتعلق بمحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة "هل استطاعت الجزائر الوصول لبناء نظام وطني للابتكار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ؟و ما هي السبل لتحقيق ذلك؟ " وبالموازاة مع اختيار صحة الفرضية المطروحة "يعود ضعف فعالية النظام الوطني للابتكار في الجزائر إلى غياب التنسيق بين مختلف الأطراف المكونة له نتيجة غياب سياسة محفزة لتطوير التكنولوجي و الابتكار "

برغم من تسخير طل الإمكانيات من طرف الدولة بخلق بيئة مناسبة تسمح بتدفق المعرفة و التكنولوجيا بين الجامعات و مراكز البحث و المؤسسات الإنتاجية بالإضافة إلى كل الفاعلين في المجتمع إلا أن :

- النظام الوطني للابتكار في الجزائر غير ناضج و هو يعتبر في طور الإنشاء .

- ضعف مؤشرات الابتكار في الجزائر

-ضعف ثقافة الابتكار في الشركات الاقتصادية و المجتمع

-ضعف الإنفاق ,حيث يعتبر الإنفاق على البحث و التطوير ضئيل جذا مقارنة بالدول العربية و الجنبية والسبب في ذلك عدم إشراك القطاع الخاص و الاعتماد على تمويل من الدولة فقط

- لا يوجد تفاعل بين المؤسسات الجزائرية و الجامعات

- الاعتماد على تكنولوجيا المستوردة

- تصنيف الجامعات الجزائرية في المراتب الأخيرة

- ضآلة إبداع و حصول المتعاملين الجزائريين على براءات الاختراع مقارنة بالأجانب

- ضعف الإنتاج العلمي للباحثين في الجزائر

وبعد التحليل للموضوع تبين لنا ان الفرضية الاولى صحيحة في حين الفرضية الثانية فقد تبين ان منظومة العلم و التكنلوجيا لم تتحول الى نظام وطني للابتكار .

وعلى ضوء ما سبق , وكل المساعي من اجل نظام وطني ناضج و دفع هذا الأخير للأمام , يجب تشجيع نشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي على المستوى المحلي من خلال :

-العمل على تهيئة بيئة ملائمة للابتكار

- الاهتمام بالبنية التحتية و الاستثمارات الأساسية في مجال الابتكار

- تحفيز الباحثين و الأساتذة , من أجل زيادة كثافة الإنتاج العلمي والتوفير لهم الضر وف المادية من اجل زيادة كثافة الإنتاج العلمي سواء تعلق الأمر بالبحث السياسي أو البحث التطبيقي

- العمل على بناء شراكة و تعاون بين الجامعات و المؤسسات الاقتصادية

- التشجيع على إنشاء مخابر بحث في المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة

- العمل على تفعيل العليم العالي من حيث النوعية و زيادة التخصصات في مجالات معينة

خلاصة القول : لابد من نظام وطني جديد ,حيث يكون البحث العلمي و التطوير التكنولوجي مخترعا صانعا باعتباره المحرك الرئيسي للابتكار و كذلك النظام الوطني للابتكار , من اجل النهوض بالاقتصاد و التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

- مرزوقي مرزوقي,اثر العائلة في تفعيل دور المسير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مربح -ورقلة-1\6\2016.
- عبد نجم ,إدارة الابتكار المفاهيم والخصائص و التجارب الحديثة, ط 1,دار وائل ,الأردن 2003.
- عصام محمد هنطش ,ابراهيم جابر السيد احمد ,إدارة الابتكار و التطوير للمنظمات الحديثة ,العلم والإيمان ,ميدان المحطة 2009.
- عطوات سلمى و آخرون , اثر تبني الإبداع الإداري على تحسين الأداء الوظيفيلعينة من الرؤساء المصالح في قطاع التعليم العالي , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 10 2016 .
- سنوسي سيد احمد, عمراني عبد النور قمار , دور الابتكار في حل مسائل البيئية و تحقيق تنافسية مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 5 , 1ديسمبر 2017 ..
- شرارة وليد,محددات الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة في الجزائر,مذكرة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير,جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان 2018-2019.
- سماعيل عيسى , محي الدين محمود عمر , بوزكري جيلالي , دراسة أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته و علاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي , مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية , المجلد 13 العدد01 2020.تسمسيلت الجزائر.
- سمية بوروبي , دور الإبداع و الابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة ,دراسة حالة مؤسسة المشروبات الغازية مامي , مذكرة الماجيستار ,في العلوم الاقتصادية ,تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف ,2010-2011 .
- عوادي مصطفى , دور ادارة الابتكار في تحسين مستوى الابتكار و الابداع في الدول و المؤسسات العربية , مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية , المجلد3 , العدد 8 , جامعة الوادي , الجزائر.
- زموري كمال, تشخيص وضعية النظام الوطني للابتكار في الجزائر"حقائق و أفاق" ,مجلة شيماء للاقتصاد والتجارة,العدد4 ,ميلة-الجزائر'ديسمبر 2008.

- خرخاش نادية, بناء النظام الوطني لتنمية الاقتصاد الجزائري , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة فرحات عباس سطيف.
- عادل رضوان ,مداني بالقاسم ,اهمية النظام الوطني للابتكار في دعم الميزة التنافسية –عرض تجربتي المانيا و ماليزيا مع سبل الاستفادة منها وطنيا-مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية والعدد 1,مارس 2017.
- ترغيني صباح ,دور التعليم التنظيمي في دعم الابتكار في المؤسسة الاقتصادية.
- زرداوي امينة ,بو عشة مبارك , الأنظمة الوطنية للابتكار ,مقاربة بين دول المغرب العربي و الدل الناشئة ,كلية العلوم الاقتصادية عدد43,جوان2015,المجلد أ.
- محمادي وليد, تحليل السياسة الفرنسية لدعم النظام الوطني للابتكار , جامعة سطيف . الجزائر 2019/12/31,
- محمد عبد العزيز عجمية ,امان عطية ناصف , واخرون , التنمية الاقتصادية , مفاهيم و خصائص, النظريات و الاستراتجيات , مطبعة البحيرة.
- ساطور رشيد,دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة , جامعة لبليدة الجزائر.
- قنادرة جميلة ,الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,تخصص تسيير المالية العامة .كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة ابي بكر بلقايد , تلمسان 2017-2018 21.
- ناصر الدين قريبي ,اثر الصادرات على النمو الاقتصادي , اطروحة الماجيستار في العلوم الاقتصادية , تخصص اقتصاد دولي ,كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ,جامعة وهران ,2014.
- نور الدين بوالشرش,نشر الأبحاث في المجالات العلمية المحكة الأهمية و الأهداف ,مجلة الباحث للعلوم الرياضية و الاجتماعية ,جامعة الجلفة عدد خاص.
- محمد العربي ساكر ,الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ,دراسة تحليلية ,تجارب وطنية و دولية ضمن ملتقى حوكمة وظيفة البحث و التطوير في المؤسسة الاقتصادية 18-19 ماي 2011الجزائر.
- عبد اللطيف مصطفى, عبد القادر مراد , أثر إستراتجية البحث و التطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية , مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد04, 2013.
- صباح فاضل ,صبرينة طكوش , اثر البحث و التطوير على النمو الاقتصادي , دراسة قياسية لحالة الجزائر 1994-2014 ,مجلة معهد العلوم الاقتصادية , العدد 02 ,الجزائر 2016 .

- بونيب شهرة , دور التعليم , التكوين ,البحث والتطوير في بناء اقتصاد المعرفة ,مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماسترأكاديمي تخصص اقتصاد دولي ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , حامعة 20 اوث 1995 سكيكدة 2017-2018.

- حورية شعيب , تسيير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسة الصناعية , دراسة حالة ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,تخصص اقتصاد صناعي ,جامعة محمد خيضر بسكرة ,2013-2014 ص28.
- تقرير حول التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر 1962-2012 , الجزائر.
- عبودي فاطمة الزهراء , النظام الوطني للابتكار في الجزائر , المحددات و العراقيل , مجلة معهد العلوم الاقتصادية , العدد 02 , جامعة الجزائر 3 , 28-09-2020.
- لامية حروش ,محمد طوالبية , البحث العلمي و التطوير في الجزائر , طالبة دكتوراه , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة حسيبة بوعلي , شلف – الجزائر.
- سماعيل عيسى, محي الدين محمود عمر , بوزكري جيلالي ,دراسة تطور أداء مدخلات الابتكار و مخرجاته و علاقته بالدخل وفق مؤشر الابتكار العالمي ,مرجع سبق ذكره
- مدلس نجاة ,أستاذة محاضرة , المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمنت , المجلد 5 , العدد 1 , سيدي بعباس , الجزائر
- عادل رضوان , بن ديب عبد الرشيد , متطلبات بناء النظام الوطني للابتكار كمدخل لتطور قطاع الصناعة بالجزائر , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر.

مراجع أجنبية

- Joseph gogodze, Mechansme and functionswithin a national innovation system , journal of technology management and innovation , universidad albertonhurtado, facultad de economiajuly 26 ,2016,
- REDHA YOUNES BOUACIDA,the national innovation system and thedifficulty of integrating the highereducation system
- Remi Bazillier .Developpement social et developpement economique . Discipline sciences Economiques .universyte Dorleans .15 september2015.
- Sonia ben slimane , maarouf ramdan ,le système national d'innovation dan les pays du maghreb ,de Boeck supérieur,2017.
- Eduardo da Motta and Albuquerque .Immature Systems of innovation :introducteur notes about a comparaison between southafrica ,inda ,mexico and brazils ,fereral université of minas gérais ,article october 2003.

المواقع الالكترونية

- الشروق اون لاين 2021/01/06 15:40
- www.fibladi.com 12.06.2021,23 :00
- www.algerie scoop.com .05.02.2021,12 :30
- Algeriemantenant.com ,15-04-2021, 10.50
- www.wipo.int 05-05-21.18 :00
- Algeria presse. Servyc .15.03.2021,14 :05

ملخص

تسعى الجزائر لتثمين نتائج البحث العلمي و تطوير الابتكار غير أن ضعف العلاقة و الروابط بين البحث العلمي و تطوير الابتكار غير أن ضعف العلاقة و الروابط بين البحث العلمي و المؤسسات الاقتصادية آلت دون تحقيق ذلك, حيث تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع النظام الوطني للابتكار في الجزائر و السعي لتطويره من خلال إتباع آليات وسياسات محكمة , حيث استخدمنا في هذه الدراسة النهج الوصفي نظرا لتلاؤمه وطبيعة الموضوع, أما فيما يخص أدوات الدراسة فعتمدنا على المؤشرات و الإحصاءات التي قدمتها هيئات دولية عدة

وبعد الاطلاع على وضعية النظام الوطني للابتكار تم التوصل إلى أنه : لم يرقا إلى مستوى المعايير المنصوص عليها دوليا , ولهذا وجب تدعيم نشاطات البحث و التطوير بالإضافة إلى ضرورة التواصل بين المؤسسات الاقتصادية و مراكز البحث و الجامعات .

الكلمات المفتاحية : الابتكار, النظام الوطني للابتكار,التنمية الاقتصادية , البحث و التطوير.

Summary

Algeri aseeks to enhance the results of scientifique research and the development of innovation, but the weakrelation ship and links between scientific research and the development of innovation, however, the weakrelation ship and links between research scientific and economic institutions have prevente ditfromachievin gthis, as thisstudyaims to identify the reality of the national innovation system in Algeria and strive to developit by following tight mechanisms and policies, whichwe have used in thiss tudy approach descriptive because of its relevance and the nature of the subject. studytools, werelied on indicators and statistics provided by several international organizations.

Aftere xamining the state of the national innovation system, it wasconcluded that: It was not up to the stipulated international standards. Therefore, research and development activities must best rengthened, in addition to the need for communication between economic institutions, research centers and universities.

Keywords: innovation, national innovation system, economic development, research and development.